الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

دور التجارة البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي

دراسة حالة – الاتحاد الأوروبي نموذجا –

تحت إشراف الاستاذ :

محمد شوراب

أعداد الطلبة:

- **بن دبكة دنيا**
- **طعبلي الصادق**
- **هارون محمد سليمان**

لجنة المناقشة

عقبة ريمي		**جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي**	**رئيسا**
محمد شوراب	**أستاذ مساعداً**	**جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي**	**مشرفا ومقررا**
بوبكر كحلة		**جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء الواجب ووفقنا الى انجاز هذا العمل العلمي.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى كل من ساعدنا من قريب او من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما وجهنا من صعوبات، ونخص بذكر الأستاذ المشرف شوراب محمد الذي لم يبخل علينا بتوجهاته ونصائحه القيمة ولا ننسى الدكتورة حملاوي سكينة التي لم تبخل علينا بشيء في إتمام هذا العمل

الملخص

في ظل هذه التحولات و اجتنابا لانعزال لجأت بعض الدول الى اقامة تكتلات فيما بينها سوآءا دول متقدمة كانت او نامية ،لذا فقد شهد الاقتصاد العالمي منذ التسعينات اتجاها نحو تكوين كتل اقتصادية و انشاء مناطق تجارة حرة و الاتحادات الجمركية و تعتمد قيام هذه التكتلات بصفة اساسية على ما يربط هذه الدول من روابط و مصالح مشتركة ،و هذا نتيجة لما يتضمنه هذا التكتل العديد من المكاسب و المزايا و بنتيجة عنه من تحسين الشروط التبادل التجاري للدول الاعضاء و انتعاش التجارة البينية بينهم نتيجة إلغاء القيود و الحواجز فيما بينهم و انتهاج لسياسة موحدة تجاه الدول غير الاعضاء ، و تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على ظاهرة التكامل الاقتصادي ،ومراحله وكشف العلاقة بين التكامل الاقتصادي و التجارة البينية و قد خصصنا دراسة الاتحاد الاوروبي كنموذج الذي يصبو الى تكامل اقتصادي حقيقي و يعتبر التجربة الرائدة و النموذج على مستوى اقامة تكتلات عالمية ، و توصلت الدراسة على الاتحاد الاوروبي كتلة تجارية موحدة كما من المعروف فان الاتحاد قد نشأ بعدد محدود من الدول (6 دول) و اخذ في التوسع الى ان اصبح 28 دولة وأدى قيامه وتطور سواء من حيث عدد الدول الأعضاء او لوصوله الى هذه الدرجة من التكامل الى زيادة تجارة البينية لدول الاعضاء و عمل الاتحاد الاوروبي الى تكثيف مبادلات تجارية بين الدول و اصبحت الدول الاعضاء اكثر من نصف تجارتها خارجية تتم مع دول الاتحاد ومما ساهم في زيادة نسبة التجارة البينية هي انشاء العملة الاوروبية الموحدة و يعتبر اكبر لاعب على الساحة التجارية العالمية و اكبر تاجر في العالم من حيث السلع و الخدمات.

الكلمات المفتاحية:

التكامل الاقتصادي، التجارة البينية، الاتحاد الأوروبي، التكتلات الاقتصادية.

Sommaire

Dans ces transformations et un moyen d'éviter l'isolement eu recours à certains pays pour mettre en place des blocs entre eux, que les pays développés ont été ou en développement donc l'économie mondiale a connu depuis les années nonante une tendance à la formation de blocs économiques et la création de zones de libre-échange et les unions douanières et compter faire ces conglomérats principalement sur ce ces pays relient des liens et des intérêts communs, ce qui est le résultat de ce qui est inclus bloc, bon nombre des gains et des avantages et des résultats de celui-ci pour améliorer les termes de l'échange des Etats membres et la reprise du commerce intra-régional, notamment en raison de la suppression des restrictions et des barrières entre eux et adopter une politique unifiée envers les non-esprit DONC, et cette étude vise à faire la lumière sur le phénomène de l'intégration économique et les étapes et a révélé la relation entre l'intégration économique et le commerce intra-régional et a mis de côté une étude de l'Union européenne comme un modèle qui aspire à véritable intégration économique et l'expérience de premier plan et un modèle au niveau de la mise en place des conglomérats mondiaux, et l'étude a révélé bloc commercial unifié de l'UE est également connu comme l'Union a créé un nombre limité de pays (6 pays) et se développe pour devenir 28 pays et a conduit lui-même et l'évolution tant en termes du nombre d'Etats membres ou pour son arrivée à ce degré d'intégration pour augmenter le commerce intra-Pour les Etats membres et les machines de travail fortement européenne d'intensifier les échanges commerciaux entre les pays et les Etats membres sont devenus plus de la moitié du commerce extérieur se fait avec les pays de l'UE et qui a contribué à l'augmentation du ratio intra-commerce est de créer une monnaie unique européenne et est le plus grand joueur sur la scène mondiale des affaires et le plus grand négociant au monde en termes de biens et Services

les mots clés

Intégration économique, intra-commerce, Union européenne, blocs économiques

الفهـــــارس

فهرس المحتويات

الإهداء.....

الشكر.....

الملخص 4

الفهارس

فهرس المحتويات I

فهرس الجداول III

فهرس الأشكال IV

قائمة الملاحق V

مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول: الايطار النظري لتكامل الاقتصاديوالتجارةالبينية

تمهيد: 2

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي.....3

المطلب الأول: نظرة عامة حول التكامل الإقتصادي.....8

المطلب الثاني: أهداف ومراحل التكامل الاقتصادي. 10

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي. 13

المبحث الثاني: ماهية التجارة البينية. 3

المطلب الأول:مفهوم التجارة البينية. 3

المطلب الثاني: خلق وتحويل التجارة البينية. 3

المطلب الثاني: أسس قيام التجارة البينية.....5

المبحث الثالث: نماذج أهم التكتلات الاقتصادية في العالم. 17

المطلب الأول:التكتل الاقتصادي منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا. 17
المطلب الثاني: التكتل الاقتصادي جنوب شرق آسيا الآسيان..... 22
المطلب الثالث: التكتل الاقتصادي الإقليمي جنوب افريقيا الكوميسا. 24
خلاصة: 28

الفصل الثاني: دور الاتحاد الاوروبي في تفعيل التجارة البينية

تمهيد 30
المبحث الأول: الاتحاد الاوروبي (نشأة وتطور –هيكل التنظيمي – مناهج) 31
المطلب الأول : نشأة وتطور الاتحاد الأوربي 31
المطلب الثاني:الهياكل التنظيمي للاتحاد الأوربي..... 34
المطلب الثالث:مناهج وسياسات التكامل الاقتصادي الاوروبي. 38
المبحث الثاني: واقع التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي 44
المطلب لأول : مكانة التجارة البينية والخارجية للاتحاد الأوروبي: 44
المطلب الثاني: أداء التجارة الخارجية: 45
المطلب الثالث: التجارة البينية داخل الاتحاد الاوروبي 51
المبحث الثالث: مقومات التجارة البينية الأوروبية و تداعيات خروج بريطانيا 69
المطلب الأول: مقومات الاتحاد الاوروبي 69
المطلب الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي و أثارها 71
خلاصة الفصل 73
خاتمة عامة..... 75

فهرس الجداول

جدول رقم 1-1: مراحل التكامل الاقتصادي..... 13
جدول رقم 1-2: تجارة السلع الولايات المتحدة مع كندا 1993-2016. (الوحدة : بليون دولار)..... 19
جدول رقم 1-3: تجارة السلع الولايات المتحدة مع المكسيك 1993-2016. (الوحدة:بليون دولار) 21
جدول رقم 2-1: التجارة السلعية الخارجية للاتحاد الاوروبي 46
جدول رقم 2-2: التجارة السلعية الخارجية للاتحاد الاوروبي..... 46
جدول رقم 2-3: يوضح أهم الشركاء الرئيسين التجاريين للإتحاد الأوروبي 49
جدول رقم 2-4:صادرات السلع إلى الدول الأعضاء الأخرى،2016،2009،2002 (مليار يورو)..... 52
جدول رقم 2-5: التجارة في ميزان التجاري السلع مع الدول الأعضاء الأخرى، 2002- 2016 (مليار يورو)
..... 58
جدول رقم 2-6: الصادرات داخل الاتحاد الأوروبي مقسومة على الواردات داخل الاتحاد الأوروبي، 2002-
2016(100×) 60
جدول رقم 2-7: إجمالي الصادرات مقسومًا على إجمالي الواردات داخل الاتحاد الاوروبي 2002-2016. 61
جدول رقم 2-8:التوازن الواردات والصادرات بين دول الأعضاء للاتحاد الاوروبي ، 2002-2016 .
(100×) 64
جدول رقم 2-9: الصادرات داخل الاتحاد الأوروبي من السلع حسب نوع المنتج 2003 – 2009 –
2015. ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
جدول رقم 2-10: الصادرات من السلع حسب نوع المنتج (2003-2009-2015) 68

فهرس الأشكال

شكل رقم 1-1: أهم التكتلات الاقتصادية في العالم 17

شكل رقم 1-2:الاستثمار الاجنبي في الآسيان للفترة 2010-2015 24

شكل رقم 2-1: الثعبان النقدي 33

شكل رقم 2-2:حصة تجار ة السلع الإتحاد الأوروبي من التجارة العالمية 2006- 2016 44

شكل رقم 2-3: حصةتجارةالخدماتالإتحادالاوروبيمنالتجارةالعالمية 2006 -2016 45

شكل رقم 2-4:الميزان التجاري للسلع في الإتحاد الأوروبي 2006-2016..... 47

شكل رقم 2-5: خريطة اهم الشركاء التجاريين الرئيسيين للاتحاد الاوروبي 48

شكل رقم 2-6:الدول المصدرة السلع للاتحاد الاوروبي 2002-2016..... 50

شكل رقم 2-7: الدول المستوردة للسلع من الاتحاد الاوروبي 20022016- 51

شكل رقم 2-8: صادرات السلع إلى الدولي الأعضاء الأخرة 52

شكل رقم 2-9: التجارة داخل الاتحاد الاوروبي في ميزان السلع لبعض الدول الاعضاء المختارة 54

شكل رقم 2-10: تطور الصادرات داخل الاتحاد الاوروبي 28 تصدير البضائع من يناير2002 الى ديسمبر2017..... 55

شكل رقم 2-11: التجارة خارج الالتحاد الاوروبي في السلع ، الاتحاد الاوروبي -28،2002-2016... 55

شكل رقم 2-12:التغيير الكلي ليقمة التجارة في الصادرات من السلع ، 2002-2016(%)..... 56

شكل رقم 2-13: الميزان التجاري للسلع، داخل الاتحاد الأوروبي ، 2002-2016 56

شكل رقم 2-14: شركاء كل دولة عضو في الصادرات داخل التحاد الاوروبي من السلع 2016..... 66

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الخريطة الشركاء التجاريين للاتحاد الاوروبي. 84

الملحق رقم02: بلدان الاتحاد الاوروبي 85

الملحق رقم 03: مؤسسات الاتحاد الاوروبي 86

الملحق رقم04: مراحل تطرو الاتحاد الأوروبي تاريخا 87

مقدمة

مقدمة

عرفت البيئة الإقتصادية أواخر القرن 20تطورات عدة كان لها الأثر المهم على مستوى العلاقات الإقتصادية الدولية ،ولعل أبرز هذه التطورات توجه أنظار العالم صوب التكتلات الإقتصادية فأضحى التكتل والتكامل أهم سمات الفترة الراهنة وقد كان السبب المباشر لتكوين هذه التكتلات يتلخص في التغلب على العديد من الصعوبات ،التي واجهت دول العالم ورغبتها في إيجاد حلول لها وبشكل جماعي من خلال إمكانياتها الاقتصادية المشتركة، باعتبار أن التكامل أو الترتيب الاقتصادي الإقليمي هو الوسيلة الفاعلة للاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المنضوية في التكتل وتوسيع حجم التباين التجاري بما يحقق المنفعة الإقتصادية لهذه البلدان.

إن ظهور التكتلات الإقتصادية بمختلف أشكالها يمثل دليلا واضحا على رغبة الدول في مواكبة ومسايرة الوجه الحديث للعلاقات الإقتصادية الدولية ،لتكون نطاقا تتضاءل أمامه أهميته الاقتصاديات القومية عند رسم السياسات الاقتصادية، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر المكاسب الممكنة من التجارة الدولية، وخاصة بعد انتقال هذه التكتلات من مراحل الانتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الإقتصادية بين أعضائها، فلم تعد حكرا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم بعينه وإنما انتشرت في جميع مناطق العالم مما جعل الكثير من الدول تتسابق لإقامتها ولا فرق في ذلك بين الدول الصغيرة والكبيرة بغض النظر عن قوتها الإقتصادية من أجل ترقية المبادلات التجارية وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء.

وأمام هذا الوضع يعتبر الاتحاد الأوروبي الكتلة التجارية الأولى في العالم ،سواء من حيث عدد الدول الأعضاء أو من حيث درجة التكامل التي وصل إليها، علاوة على مكانته في التجارة العالمية ولقد كان لقيام تطور هذه الكتلة انعكاسات ،آثار عدة على العلاقات التجارية الدولية سواء فيما بين الدول الأعضاء أو فيما بين الاتحاد والدول غير الأعضاء.

أولا: الإشكالية

وتعد التجربة الاوروبية النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والذي كان نتاج عن المحاولات المتكررة والمتعاقبة لوصوله الي هده الدرجة من التكامل وهدا ما أدى إلى زيادة حجم التجارة بين دول الاعضاء ومن خلال هذا الطرح ارتأينا صياغة إشكالية موضوعا كالآتي:

ما مدى مساهمة التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي؟

وهذا ما يقتضي منا طرح جملة من التساؤلات التي تجسد إشكالية البحث ومنها:

- ما المقصود بالتكامل الاقتصادي وما هي مراحله؟
- كيف تعكس التجارة البينية على تطورات التكامل الاقتصادي ؟
- هل حققت دول الاتحاد الأوربي إنجازات مرتبطة بمسار تكاملها الاقتصادي؟

ثانيا: الفرضيات

انطلاقا من الإشكالية السابقة تم صياغة الفروض التالية:

- التكامل الاقتصادي هو اندماج مجموعة من الدول التي تربط بينها علاقات اقتصادية من أجل تحقيق الاتحاد النقدي.
- إن دعم وتسهيل التجارة البينية يساعد في تسهيل عملية التكامل الاقتصادي.
- نجحت دول الاتحاد الأوروبي في تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز وتفعيل تجارتها بين دول الأعضاء.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع:

- الأهمية التي يتضمنها الموضوع التكامل الاقتصادي باعتباره من المواضيع الحساسة التي تعالج المشكلات التي تعاني منها مختلف الدول.
- تشمل تجربة الاتحاد الأوروبي على الأبعاد الزمنية الثلاثة الماضي – الحاضر – المستقبل.
- ارتباط الموضوع بالتخصص وقابلية الموضوع للبحث.

رابعا:أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف في الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على الأساس النظري لظاهرة التكامل الاقتصادي وأهم مراحله.
- كشف العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة البينية.
- دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي واستعراض أهم تداعياتها على الساحة الدولية والداخلية في مسيرة تكاملها.

خامسا:أهمية البحث

وتكمن اهمية الدراسة في أنها تلقي الضوء على الأهمية التي يتضمنها موضوع التجارة البينية والتكامل الاقتصادي بصفة عامة و التجارة البينية بالاتحاد الأوروبي بصفة خاصة كونه أبرز صور التكامل الاقتصادي في عصرنا الراهن وأرقاها.

سدسا:الدارسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التكامل الاقتصادي دوره في تفعيل التجارة البينية تجربة التكامل الاقتصادي الاوروبي ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل والنتائج التي تم التوصل إليها ومن أهم الدراسات:

- عادل بلجبل "التجربة الأوروبية في التعاون ولتكامل الإقليمي" دراسة مقارنة بين مجموعة 15-25 رسالة ماجستير جامعة الحاج لخضر باتنة وتهدف إلى أبرز جوانب التكامل الاقتصادي الأوروبي وإجراء مقارنة بين مجموعة 15 التي تعتبر من دول أوروبا الشرقية التي تعتبر دول متخلفة عن سابقتها ومدى تحسين مستواها بعد انضمامها للاتحاد الأوروبي وتوصلت الدراسة أن هناك فجوة بين الاتحاد الأوربي 15 ودول أوروبا الشرقية والوسطى لا يمكن سدها إلا بعد 25 سنة.
- مريم طبني واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية 2002-2012 رسالة ماجستير جامعة محمد خضير بسكرة وترمي هذه إلى معرفة أسباب الأزمات المالية وكيفية مواجهتها وإظهار مدى كفاءة التكتلات الإقتصادية في صمود ومواجهة الأزمات وإجراء رؤية تقيميه لمدى فعالية الحلول المقترحة لدول الاتحاد الاوروبي في مواجهة الأزمات المالية.
- عمارةناجي :العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدوال الخليج العربية ، أطروحة دكتوراه عن كلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر 2007، وقد عالجت هده أطروحة إشكالية ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم والتي كان الاتحاد الأوروبي من أبرزها ،كما أوضح مما قدمه أن التجمع الأوروبي استطاع بناء تكتل اقتصادي وتجاري مند منتصف القرن الماضي وتحقيق الحلم الأوروبي المتمثل في إحلال السلم والتعاون بين دول القارة مما جعله نموذجا إيجابيا ، قد تميز الطرح بالحرص على إحاطة الكم الأكبر من جوانب الموضوع بالدراسة اللازمة .

سابعا: مناهج الدراسة ومصادر جمع البيانات والمعلومات:

تم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية التي تتوافق مع صيغة الدراسة والمتمثلة في:

1-المنهج الوصفي:

وهو منهج يعتمد أساسا على تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن موضوع مراد دراسته والبحث فيها وتنظيمها وهذا ما يستدعي بنا الاعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعروض وتصنيف هذه المعطيات.

2-المنهج التاريخي:

هو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي من خلال عرضنا لسيرة التكامل الاقتصادي الأوروبي.

ثامنا: حدود الدراسة

الإطار الزماني والمكاني: بالنسبة للإطار المكاني تمس دول الاتحاد الأوروبي و اقتصر الإطار الزماني على الفترة الزمنية من 2010-2016 حتى تتمكن من معرفة الإصلاحات التي قام بها دول الأعضاء وحجم التجارة البينية والدولية.

تاسعا: هيكل الدراسة

محتوى البحث: حتى تتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه ثم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الاول: بعنوان الايطار النظري لتجارة البينية و لتكامل لاقتصادي ، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية التجارة البينية، مفهوم،وخلق وتحويل التجارة وأثارهما، أسس قيامها ،أما المبحث الثاني بعنوان للإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي،مفهوم ،ومراحل،أهدف،ونظريات المفسرة له ، وفي المبحث الثالث درسنا،نماذج أهم التكتلات الاقتصادية في العالم.

الفصل الثاني:جاء بعنوان دور الاتحاد الاوروبي في تفعيل التجارة البينية حيث درسنا في المبحث الأول المبحث الأول، الاتحاد الأوروبي نشأة وتطور -هيكل التنظيمي- ومناهج التكامل الأوروبي. أما المبحث الثاني، واقع التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي. وفي المبحث الثالث، مقومات ومعوقات الاتحاد الأوروبي.

الفصل الأول

الإطار النظري لتكامل الاقتصادي

والتجارة البينية

تمهيد:

تحتل التجارة أهمية كبيرة في الاقتصاديات المختلفة سواء كانت نامية أو متقدمة وقد ازداد اهتمام الدول بشكل واضح بعد (ح ع II)وظهرت خلال الخمسينات من القرن الماضي وما عاقبها حركة اعتبرت جديدة أنداك تستهدف تحرير التجارة الدولية تقوم على أساس إقليمية حيث ساد اتجاه قومي نحو التكامل الاقتصادي كتدبير تعمل به الدول لتوسيع دائرة تجارتها الخارجية واحتلال مكانة بارزة نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع ولفهم ظاهرة للتكامل الاقتصادي والتجارة البينية وعلاقته بها.

سنحاول التعرض في هذا الفصل تأثير التكامل الاقتصادي على التجارة البينية وذلك من خلال

المبحث الأول: ماهية للتجارة البينية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي

المبحث الثالث: نماذج أهم التكتلات الاقتصادية في العالم

المبحث الأول : ماهية التجارة البينية.

تتركز التجارة البينية على المبادلات التجارية بين دول الأعضاء ولهد سوف نتطرق لمفاهيم التجارة البينية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة البينية.

مصطلح التجارة البينية يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة بين دول الأعضاء في تكتل الاقتصادي وللتجارة البينية معني واسع ويضم كلا من:

- الصادرات والواردات من السلع والخدمات بين دول الأعضاء.
- خلق وتحرير التجارة.
- التجارة بين دول الأعضاء.
- الحركات لرؤوس الأموال بين دول الأعضاء.

كما تعرف التجارة البينية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والدي يهتم بدراسة للصفقات الاقتصادية الجارية عبر دول أعضاء التكتل وتتضمن الصفقات الاقتصادية ما يلي:

- تبادل السلع والخدمات.
- تبادل النقود.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية لدول الأعضاء.
- تبادل عنصر العمل بين دول الأعضاء.

ونستنتج مما سبق أن مفهوم التجارة البينية: هي عملية التبادل التجاري بين الشركاء في تكتل اقتصادي وتعمل على خلق التجارة بين دول الأعضاء وتحرير ها من القيود المعيقة لها بين الشركاء من أجل تحقيق أهدفها الاقتصادية كزيادة التخصص وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

المطلب الثاني: خلق وتحويل التجارة البينية.

تقاس التجارة البينية للدول أعضاء المنطقة التكاملية في إجمالي تجارتها الخارجية،سواء في جانب الصادرات أو جانب الواردات، ويؤخذ مؤشر زيادة المساهمة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء كدليل على خلق وتحويل التجارة البينية.

الفرع الأول: خلق التجارة البينية وآثارها.

أولا: خلق التجارة البينية.

يقصد بخلق التجارة البينية باستبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الاتحاد الجمركي ويؤدي هذا الي زيادة الرفاهية الاقتصادية ويعتبر نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي ويحدث عادة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة علي إنتاجها المحلي غير الفعال وغير الكفؤ اقتصادية ودلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي ولكن بعد قيام التكامل تقوم هده الدولة العضو بإستراد هذه السلعة من شركات دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير الكفؤ اقتصاديا لدولة عضو قد توفق وتم استبداله بنفس الانتاج الاكثر كفاءة اقتصاديا والأقل تكلفة ومن دولة عضو أيضا ونظر لأن هدا الانتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي فإن الاجانب غير الاعضاء في الاتفاقية لا يفقدون شيئا من صادراتهم [1].

إذن فخلق التجارة هو زيادة حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة الجمركية نتيجة تحرير العوائق فيما بينهم ودون أن يؤثر ذلك على تجارة أعضاء المنطقة مع دول خارجها بقدر كبير وعليه يؤثر تأثر ايجابيا على الرفاهية الاقتصادية.

ثانيا: أثر خلق التجارة البينية.

ويعني نقل الإنتاج من المصدر الأقل كفاءة ذو التكلفة المرتفعة الى المصدر الأكثر كفاءة ذو التكلفة المنخفضة داخل التكامل، وبالتالي يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ونتيجة لدلك يحدث أمران:

- خروج بعض المنتجين المحليين الدين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد،واستيراد ما يعوض هدا النقص في الإنتاج المحلي.

ويعتبر أثر خلق التجارة نافع على المستويين الإقليمي والعالمي، نظرا لما يعود به من نفع على الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة الإنتاج[2].

[1]- عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية علي حركة التجارة الدولية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف ،اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ،2011-2012 ،ص 70.

[2]- عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص 71.

الفرع الثاني: تحويل التجارة البينية وأثرها.

أولا: تحويل التجارة البينية:

ويقصد بأثر تحويل التجارة واستبدال بمنتج ذي تكلفة أقل وكفاءة عالية من خارج الاتحاد أو التكامل الاقتصادي بمنتج ذي تكلفة أعلي وكفاءة أقل داخل الاتحاد، ويؤثر هدا الأثر سلبا على الرفاهية الاقتصادية وتتضح طبيعة هدا الأثر آدا ما تأملنا حقيقة هامة وهي أن الدولة "أكانت تستورد السلعة "س" من الدولة "ج"قبل تكوين الاتحاد الجمركي وتعتبر الدولة "ج"في هده الحالة هي المصدر الإنتاجي الأكثر كفاءة أي المصدر الإنتاجي الذي يتولى إنتاج هده السلعة بنفقة نسبية أقل،غير إن قيام الاتحاد الجمركي وما يؤدي إليه من إزالة الرسوم الجمركية بين الدولة أ،ب مع الاحتفاظ بسياج جمركي موحد في مواجهة الدولة "ج" سوف يعتبر من تفاوت التبادل التجاري.

فالدولة "أ"سوف تقوم ألان باستيراد السلعة "س" من الدولة "ب" وهي الدولة المنتجة للسلعة "س" بكفاءة إنتاجية نسبية أقل أي بنفقة نسبية أعلى مع توحيد التعريفة في مواجهة الدولة "ج"،أصبح في مقدور الدولة "ب" تغذية السوق المحلي للدولة "أ" بكميات من سلعة "س" أرخص نسبيا عليه عما كانت من قبل تكوين الاتحاد الجمركي وهو ما يحول طلب المستهلكين في الدولة أعلي انتاج الدولة "ب" من السلعة "س" أي إحلال طلب المستهلكين في الدولة أعلي انتاج الدولة "ب" الأكثر تكلفة بدلا من إنتاج الدولة "ج" الأقل تكلفة وهده هي صور التميز الجغرافي في فرض الرسوم الجمركية والدي يتخذ في حالتنا نوعا من التفرقة في المعاملة الجمركية بين واردات الدولة "أ" من الدولة "ب" وهي الدولة العضو في الاتحاد الجمركي وارداتها من الدولة "ج" وهي الدولة غير العضو في الاتحاد لجمركي .

ثانيا: إثر تحويل التجارة البينية.

ويحدث هذا الأثر عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من بلد عضو في الاتحاد وهذا الأثر يخفض الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من المنتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد إلى منتجين اقل كفاءة داخل الاتحاد[1].

المطلب الثاني: أسس قيام التجارة البينية.

يتوقف مدى نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي على مجموعة من العوامل والتي نوجزها في الآتي:

[1]- عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص73.

الفرع الأول:الحواجز التجارية: جمركية وغير جمركية.

تتأثر التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى حد كبير بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع بينها، وهذه الحواجز كانت في السابق في معظمها عبارة عن تعريفات جمركية. لكن في العقود الأخيرة برزت حواجز جديدة غير جمركية تتمثل في نظام حصص الاستيراد، وقيود على الصادرات، وإعانات التصدير والمواصفات الفنية، والمتطلبات البيئية، والمعايير الصحية.

الفرع الثاني:اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول.

كلما كانت هياكل الإنتاج مختلفة بين الدول الأعضاء كلما كان لذلك أثرا إيجابيا على التجارة البينية كونها تعكس تنوع المنتجات التي من الممكن تبادلها والتي تشبع حاجات مختلفة لمواطني هذه الدول.

الفرع الثالث:اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية.

تعزز اتفاقيات التجارة الحرة سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال احتواءها على عدد من المكونات والآليات مثل: معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء، تحديد حقوق وواجبات الأعضاء، ووضع آليات لحل النزاعات التجارية، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات.

الفرع الرابع:الميزة النسبية.

يقصد بالميزة النسبية مدى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها. وتعتمد الميزة النسبية كذلك على مدى تمتع الدولة بموارد اقتصادية سواء بشرية أو طبيعية مما يؤهلها للتخصص في إنتاجها وبالتالي تصديرها[1].

الفرع الخامس:البنية التحتية.

تحتاج عملية نقل السلع بين الدول الأعضاء إلى بنية تحتية متطورة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التصدير والاستيراد والنقل والتخزين. وهذا يشمل شبكات النقل البري والمطارات والموانئ وشبكات الكهرباء والماء.[2]

الفرع السادس: شبكات النقل والتوزيع والتسويق.

من الأمور التي تعيق التبادل التجاري الدولي عدم كفاءة نظم النقل والتوزيع والتسويق الداخلي في الدول المستوردة. فمجرد إدخال السلع داخل الحدود الجغرافية للدولة المستوردة لا يضمن بالضرورة وصولها إلى

[1]– د.رياض الفرس، كونا حول القمة الاقتصادية العربية، الكويت،2009،ص 7.

المستهلكين بالسرعة والكميات والأسعار المناسبة. فهناك دور كبير للموزعين المحليين من تجار جملة وتجزئة ووكالات إعلان ووسائل إعلام، وشبكات توزيع. [1]

[1] د.رياض الفرس، نفس المرجع السابق ،ص 7.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي

لقد تعددت التعاريف والمداخل لفهم ظاهرة التكامل وسنحاول في هذا المبحث التطرف إلى مفاهيم التكامل من خلال مجموعة من التعاريف وأبرز الأهداف كما سنتطرق إلى مراحل وأهم النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي.

الفرع الأول: نشأة التكامل الاقتصادي.

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الإقتصادية والتطلع للوحدة الإقتصادية بالوقت الراهن وهذا لما تطلبه مقتضيات البيئة للاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي ولسياساته إلى الاقتصادي (فاينرا سنة 1950حيث بين أسس نظرية التجارة الحرية والحماية).

كما استخدم التكامل في تلك الفترة وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الإقتصادية انطلاقا من ثمانيات القرن الماضي لتربط التكامل الاقتصاد بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانيات البشرية والمواد المادية بصورة مشترة ضمن منطقة اقتصادية لا تتعدى الحدود الوطنية وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدة أو نامية.[1]

الفرع الثاني: مفهوم التكامل الاقتصادي.

قبل التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي لابد من التعريف بمصطلح التكامل حيث بدأ استعمالها عام 1620 في قاموس كآسفورد الإنجليزي كلمة التكامل "جعل الأجزاء متفرقة كلا متكاملا".

وأن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي (Ent gration) وفي اللغة الإنجليزية أشتق هذا اللفظ من (Enteger) للذي يعني الشيء المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ مثل ما يسمى في الرياضيات الواحد الصحيح.[2]

أولا: مفهوم التكامل.

ويستخدم هذا المصطلح للدلالة على معان كثيرة تكون أحيانا متباينة فيستعمله البعض للتعبير عن شكل من أشكال التعاون وفي البعض الآخر للتعبير عن علاقات أمتن تنشأ في إطار الاندماج والوحدة.

---

[1]- جاسم محمد القاسمي، أفاق التنمية والتكامل الإقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص65.

[2]- سامي عنيفي، حاتم، التجارة الخارجية بين النظير والتنظيم، ط2، ج2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص222.

يقصد به عادة اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الإقتصادية أو في الموقع الجغرافي، على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الإقتصادية لإزالة التميز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلاف في هذه السياسات.[1]

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاختلاف بشكل عام إلى التباين في وجهات نظرهم يرى ميردال: أن تكامل عملية اقتصادية واجتماعية بناء عليها تزال الحواجز بين الوحدات الإقتصادية المختلفة، لتحقيق تكافؤ الفرص على المستوى القومي والدولي أمام عناصر الإنتاج.

ويعرفه بيلا بلاسا: على أنه "عملية وحالة" فيوصفه عملية ،فإنه يشمل الإجراءات والتدابير ،التي تؤدي إلى إلغاء التميز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة ،وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

كما يعرفه (Viner): يرى بأن التكامل الاقتصادي ينتج عن ظاهرتين هما:

- ظاهرة خلق التجارة وتحدث عندما يستبدل بعض الإنتاج المحلي في دولة عضو بواردات أقل تكلفة من دولة أخرى عضو كذلك في التكامل.
- ظاهرة تحويل التجارة: عندما تستبدل وإرادات أقل تكلفة من خارج التكامل بواردات أعلى تكلفة بعضو للتكامل.

يرى جان تنيرجن أن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها بلاسافيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السيل "الأطر للعلاقات الإقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون.[2]

وأمام تعدد المفاهيم يمكن أن نستخلص مفهوم للتكامل الاقتصادي هو عبارة عن اتفاقات والإجراءات بين دولتان أو أكثر قصد إزالة العراقيل على حركة التجارة الدولية وبينها العمل على التنسيق بين مختلف للسياسات الإقتصادية من أجل بلوغ أهداف معينة.

[1]- كامل بكري، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية،بيروت، لبنان، 1988، ص287.

[2]- فؤاد أبوستيت التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص07.

المطلب الثاني: أهداف ومراحل التكامل الاقتصادي.

الفرع الأول: أهداف التكامل الاقتصادي.

يمكن إيجاز بعض الأهداف المتوخاة من التكامل الاقتصادي فيما يلي:[1]

- يؤدي التكامل الاقتصادي بالدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية واحتواء الاقتصاديات الوطنية في كيان اقتصادي جديد بعرف بمرحلة التكامل تزويد الدول الأعضاء بالإجراءات الضرورية والكافية لأحداث التغيرات اللازمة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ومن بين هذه الإجراءات.2
- إجراءات خاصة بإنشاء السوق الموحدة التي تتضمن التعاير الخاصة برفع العراقيل الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكامل وإقامة التكاملية وإقامة تعريفية جمركية موحدة تجاه العلم الخارجي.
- إجراءات تتعلق بتنسيق للسياسات وتجانسها والمتضمنة التدابير الخاصة بالسياسات الإقتصادية الداخلية والتجارية. (السياسات المالية والنقدية والاستقرار الاقتصادي والتجارة الخارجية).
- إجراءات تتعلق بالإشراف وتتمثل في إجراءات توحيد المؤسسات الإقتصادية والنقدية.
- تحقيق الوفورات الداخلية، حيث تؤدي عملية التكامل إلى اتساع الأسواق مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتوجات في الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وبالتالي زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليف الإنتاج خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات المرونة موجبة أي التي يتناقص فيما منحى التكاليف أو تصبح تكلفة الوحدة الواحدة أقل من السابق، ويسمى هذا الانخفاض في التكاليف الداخلية.
- تحقيق الوفرات الخارجية، ويحصل ذلك أيضا نتيجة اتساع الأسواق إلا أنها تنتج عن تحسينات مختلفة خارج الصناعة، أي تترتب عن تنقل عناصر الإنتاج احتكاك المنظمين ببعضهم البعض.3
- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تغيير الهيكلالاقتصادي للدول الأطراف في التكامل حيث يلغي دورا فعالا في تحويل اقتصاد تعاون اقتصاد زراعي أو استخراجي أولى إلى صناعي متقدم (توسيع الأسواق أمام المنتوجات الصناعية).
- إسهام التكامل الاقتصادي في تطوير القاعدة التكنولوجية في الدول الأعضاء ويسمح باستخدام الوسائل الحديثة في عملية الإنتاج وهذا يتطلب إمكانيات ضخمة لقيامها بقدر مقبول ولأن الدول

[1]- عبد العزيز عجيمةالإقتصاد الدولي، دار الجامعية، المصرية، الإسكندرية، 1977، ص67-68.

[2]- عمورة جمال مجيد، دراسة تحليلية، وتقيمية، لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص296-298.

[3]- براهمي عبد الحميد، الإقتصاد الدولي، دار الجامعية المصرية، الإسكندرية، 1977، ص291-294.

النامية ليست لها القدرة على قامة قاعدة تكنولوجية بمفردها وباعتمادعلى إمكانيات المالية المادية والبشرية، فقد يتاح لها استخدام هذه التكنولوجيا بفضل التكامل.1

- زيادة معدل النمو في الدول الأعضاء نتيجة زيادة حجم الاستثمار وإقامة مشاريع اقتصادية إضافة إلى أطراف سياسية تتمثل في خلق تكتل كبير الغرض منه مواجهة القوى العظمى في العالم وأخرى اجتماعية تتمثل في خلق فرص الشغل ورفع المستوى المعيشي لشعوب الدول الأعضاء.
- يساهم التكامل في زيادة القدرة والقوة التفاوضية تجاه الأطراف الخارجية وتحسين العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الأخرى.

وخلاصة القول إنالتكامل الاقتصادي لا يعتبر هدفا في حد ذاته بل أداة ووسيلة لدفع عملية التنمية الإقتصادية في هذا الدول لكن ينبغي الإشارة أن الاعتماد على مجرد إلغاء القيود على حركات السلع وعناصر للإنتاج بين الدول ليس هو الأسلوب الملائم للتكامل لتحقيق التنمية بل أن التكامل للتنموي يتطلب قيام استثمارات وتنسيق سياسات وتشابك المصالح بين مختلف هذه الدول.[2]

الفرع الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي.

يمر التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر بمراحل عديدة، حيث يبدأ بمنطقة التجارة الحرة وينتهي بالاندماج الاقتصادي وتزداد درجة التكامل كلما زاد الانتقال من مرحلة لأخرى.

أولا: منطقة التجارة الحرة.

وهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة.[3]

---

[1]– أكرم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص61.

[2]– محمد إبراهيم السقا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات تحرير محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية الإقتصادي العربي، 1998، ص271-272.

[3]– كامل بكري، الإقتصادي الدولي، التجارة والتمويل، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002، ص195.

ثانيا: الاتحاد الجمركي.

وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية1، ويعمل على تنظيم عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التجارة وتوسيع نطاق السوق.

ثالثا: السوق المشتركة.

يعتبر درجة متقدمة من درجات التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي استطاعت أن تقيم منطقة تجارة حرة فيما بينها ثم وصلت إلى إقامة اتحاد الدول غير الأغضاء في التكامل الاقتصادي[2]، وعلى ذلك تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع، الأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة[3]وفي ظل السوق المشتركة يصبح لسياسات الدول الأعضاء للنواحي المالية والنقدية والاجتماعية درجة كبيرة من الأهمية إذا يصبح ضروريا لأسواق السلع وعوامل الإنتاج وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تميز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكون من شأنه أن يجعل حرية انتقالها على اختلاف مثل هذه السياسات تميز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكون من شأنه أن يجعل حرية انتقالها غير محققة في الواقع.

رابعا: الاتحادالاقتصادي.

يتغير درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها الإقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية4ويتضمن الاتحادالاقتصاديما يلي:5

- إلغاء كافة القيود لانتقال عنصري العمل ورأسمال بين دول الأعضاء.
- تحقيق التنسيق بين السياسات الإقتصادية النقدية والمالية لدول الأعضاء.

خامسا: الاندماج الاقتصادي.

هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شيء السياسات الإقتصادية والمالية بحيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.[6]

---

[1]– آسيا الوافي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، باتنة، 2007، ص27.

[2]– السعيد بوشول، واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص25.

[3]– حسين عمر، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998، ص81.

[4]– عادل أحمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص270.

[5]– محمد عبد العزيز عجيمة، مرجع سابق، ص144.

[6]– عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص41.

جدول رقم 1-1:مراحل التكامل الاقتصادي

مراحل التكامل	تخفيض العوائق التجارية المتبادلة	إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء	جدار جمركي تجاه العالم الخارجي	حرية حركة عوامل الانتاج	تنسيق للسياسات الوطنية	توحيد السياسات النقدية و المالية تحديدها السلطة المركزيو
اتفاقيات التجارة التفاضلية	√					
منطقة التجارة الحرة	√	√				
الاتحاد الجمركي	√	√	√			
السوق المشتركة	√	√	√	√		
الاتحاد الاقتصادي	√	√	√	√	√	
التكامل الاقتصادي والسياسي التام	√	√	√	√	√	√

المصدر: سكينة حملاوي انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دارسة حالة اتحاد الاوربي أزمة اليورو رسالةدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير بسكرة،2017/2016، ص101.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي.

جاءت النظريات المفسرة للتكامل بشكل متتابع حيث جاءت النظرية الاتحادية أولا وتعتبر من أقدم النظريات ثم جاءت بعدها نظريات أخرى.

الفرع الأول:النظرية الوظيفية:

هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية بعضها يعود إلى إفرازات الحربين العالميتين وما صاحبها من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم 1929 والحرب الباردة بين الكتلتين وظهور أنظمة تسلطية، وقد ساهمت هذه العوامل في دفع بعض المنظرين إلى بلورة أفكار الوظيفة الأصلية التي كان من أهم دعاتها الباحث البريطاني

"ديفيد متراني" الذي ترك آثار واضحة على نظريات التكامل المعاصرة[1] وتقوم هذه النظرية على أربعة مبادئ أساسية:[2]

- الفصل المؤقت للوظائف الإجتماعية، الإقتصادية والنشاط السياسي أو مبدأ الأولوية الاقتصادية الاجتماعية.
- مبدأ فصل السلطة السياسية على الإقليم.
- مبدأ تحقيق السلام الدولي عن طريق الذوبان التدريجي للسيادات السياسية الإقليمية والقومية أو السلام عن طريق التعاون الدولي مع تبعية عقلانية منفعية.

مبدأ التفرع والتشعب، بحيث يؤدي طور التعاون في مجال تقني إلى توسيع التعاون في مجالات وقطاعات أخرى وهذا التعاون الوظيفي في قطاع واحد الذي ساهم في نقل التعاون إلى مجالات أخرى، ناتج عن حاجات الاقتصادية تولد بدورها شعور بالحاجة للتعاون الوظيفي في قطاع آخر.

أولا: النظرية الوظيفية الأصلية

تعتبر النظرية الوظيفية الأصلية كمنهج للتكامل إذ تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي، حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار، أي أن الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، ويرى ميتراني أن التعقيدات المتنامية للأنظمة الحكومية أدت إلى الزيادة الكبيرة للأعمال غير الحكومية مما يمكن من تحقيق التكامل وأن نمو مثل هذه الأعمال وطنيا يساهم في تعدد التعاون الدولي، وفي نظر هذا الباحث هناك ما يعرف بالتشعب حيث يؤدي التعاون في المجال التقني إلى التعاون في المجالات الأخرى، ويستخلص من مأساة الحرب العالمية الثانية بأن الدولة كانت تفتقد إلى القدرة في الحفاظ على السلم وتحقيق الرفاهية، وأن الحروب كانت تنشب من تقسيم العالم إلى وحدات وطنية مستقلة.

ثانيا: النظرية الوظيفية الجديدة

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد (ح ع II) إلى معالجة القصور الذي ..... النظرية الوظيفية الأصلية، وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من (ErnstHass)، (AmitaiEtzioni) (Karl Deutsch) الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية.[3]

[1]- محمد محمود الإمام، التكامل الإقتصادي، الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع الغربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص227.

[2] -Barrea,théoie des relations unternationales, pp 354-357.

[3]- آسيا الوافي، التكتلات الإقتصادية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، إقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007، ص12.

- توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الإجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفي القدامى.
- وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع.
- وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسة يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في إقراراتها الحدود الوطنية أي ان البعد المؤسسي فوق الوطني ويشغل موقعا.

ومن خلال دراسة أرنست هاس لهيئة الصلب والفحم الأوروبية، حيث يسلم هاس بأن قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها تعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل الاقتصادي.[1]

الفرع الثاني: النظرية الاتحادية.

وتسعى هده النظرية الى اقامة دول إقليمية تتخذ شكل وحدة فدرالية، حيث تحتفظ الدول الوطنية بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة وفقا لما يتفق عليه المجلس الأعلى الذي يدير عددا من الأمور التي تهمها جميعا، ويمكن إقامة دولة اتحادية في اقليم تتواجد في أقطاره درجة عالمية من التشابك في المصالح،وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين:

- **الحالة الأولى**: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الإجتماعية شعور بأن التجمع الإقليمي قادر فعلا على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية يفوق ما تحققه الدولة لوحدها ويمكن القول أن هذا الأسلوب يعتمد على قاعدتين:
  - **القاعدة الأولى**: توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وتيقنها أن دولة الوحدة سوف تخدم مصالحها أفضل مما هو حال الدولة الواحدة وهذا ما يسمى بقاعدة الكفاءة.
  - **القاعدة الثانية**: تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة المشاركة في اتخاذ القرار وهذا يمكن تسميته بقاعدة الديمقراطية.[1]

[1]– نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراه،28، ط1، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996، ص23.

- **الحالة الثانية:** رفض عدد من الفئات الإجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات التجمع، وتكون الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة متناحرة فيما بينها، ومن ثم ترى الفئات الإجتماعية الرافضة لهذا الأمر أنه من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، ولقد كان لهذا الاعتبار أهمية في الحالة الأوروبية، فرأت الكثير من الفئات ومنها الفرنسية بزعامة " جان مونيه " " أن نهج التكامل هو نهاية لمحاولات ألمانيا المتكررة في السيطرة على أوروبا ".[2]

الفرع الثالث: النظرية التعاملية.

وترى هذه النظرية أنه من غير المعقول القفز إلى خلق سلطة مركزية سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة، وأنه من الأفضل الانطلاق بخلق تنظيمات تتولى عدد من الشؤون التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة.

ويرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم " كارلدويتش" أن هذا الأمر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنُفرها من عواقب فقدان سيادتها، وبالتالي يفضل المنهج التعاملي تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية، دون الالتزام بأطر مؤسسية أو مراحل محددة للتكامل الاقتصادي[3].

[1]- مزيان حمزة، التجارة العربية الإقليمية دارسة تحليلية لمجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي ،رسالة ماجستير،جامعة حسبة بن بوعلي الشلف ،العلوم الجارية ،2009-2010،ص6.

[2]- محمد محمود الإمام، تطور الأسس المؤسسية للإتحاد الأوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998، ص6.

[3]- حمزة مزيان، مرجع سابق،ص7.

المبحث الثالث: نماذج أهم التكتلات الاقتصادية في العالم.

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي وتفعيل التجارة البينية وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالميةالثانية من طرف مجموعة من الدول العالم حتى أصبح يسمي منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، وسوف نتطرق الي أهم ثلاثة التكتلاتالاقتصادية فيالعالم فيمايلي:

شكل رقم 1-1: أهم التكتلات الاقتصادية في العالم

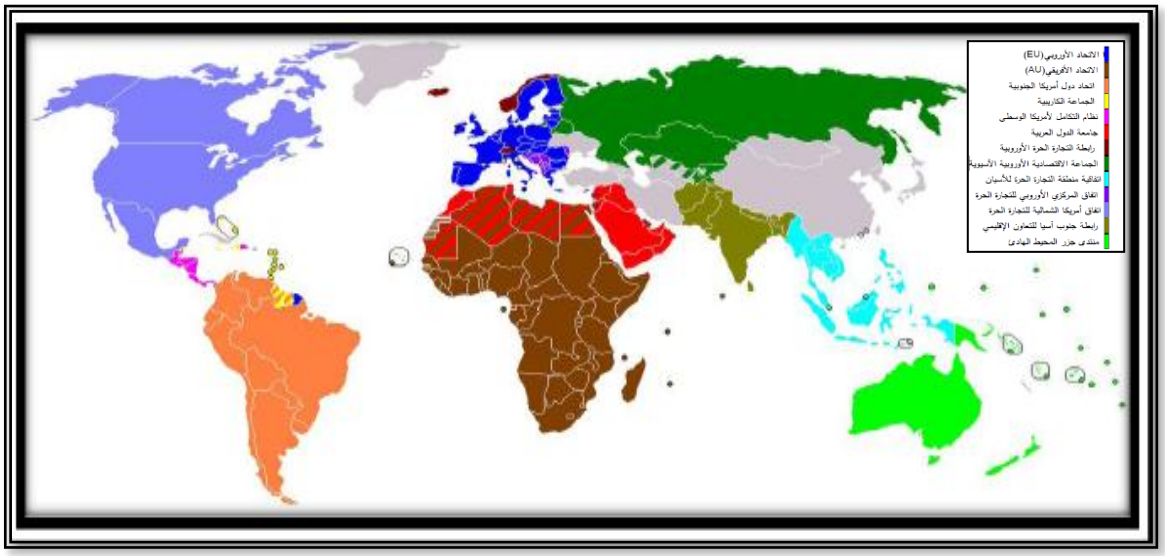

Source:https://en.wikipedia.org/wiki/Trade_bloc,consulté le : 28/04/2018

المطلب الأول: التكتل الاقتصادي منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا.

الفرع الأول: نشأةالنافتا.

يمثل تكتل النافتا الاقتصادي أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريبا بحجم اقتصاد يقارب 7 تريليونات دولار عند النشأة، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 360 مليون نسمة، كما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي 670 مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية 1017 مليار دولار عام 1991، ناهيك عن الامكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الامريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة، وإذا تفحصنا أهداف الاتحاد نجدها لا تختلف كثيرا عن أهداف الاتحاد الاوربي، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الاعضاء تعطي كل أولوياتها لتعزيز القدرة التنافسية مع التكتلات الاقتصادية الاخرى الصاعدة على المستوى العالمي وبالخصوص الاتحاد الاوربي.[1]

[1]– أسامة المجدوب، العولمة الإقليمية "مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية" دار المصرية اللبنانية،القاهرة،ط2، 2001،ص73.

وقد تضاعفت التجارة الامريكية مع شركائها في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أكثر من ثلاثة أضعاف منذ بدء نفاذ الاتفاق، لديها زيادة أسرع من التجارة مع بقية العالم، ومنذ عام 1993 نمت التجارة مع المكسيك أسرع من التجارة مع كندا أو مع البلدان غير نافتا، في عام 2011 التجارة الثلاثية بين شركاء نافتا وصلت غلى عتبة تريليون دولار، وفي عام 2006 كانت كندا السوق الرائدة بينما جاءت المكسيك في المرتبة الثالثة، وتحتل البلدين 34 من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الامريكية في عام 2016، أما الواردات، كندا والمكسيك المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، كما يشكلان البلدان26% من واردات الولايات المتحدة في عام 2016.

إتبعت اتفاقية أساليب عدة لتحرير التجارة في إطار التكتل وتضم:

- بالنسبة للتعريفة الجمركية: تتم ازالتها دفعة واحدة، أو بالتدرج علىمدى فترة زمنية متفق عليها للسلع على 15 عاما.
- إزالة القيود المفروضة على الاستثمار، حيث يتمتع المستثمرون من الدول الثلاث بنفس المعاملة.
- تحري تجارة في الخدمات ومنح المعاملة متساوية لموردي الخدمات والمتخصصين من الدول الثلاث وتسهيل منح التراخيص عمل المتخصصين.
- حماية حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حماية إنتاج الادبي وتسجيلات وبرامج الكمبيوتر... إلخ.[1]

الفرع الثاني: التجارة السلع بين أعضاء دول النافتا:

سوف نتطرق لأهم مؤشرات التجارة بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا وبين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك:

أولا:التجارة بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا.

بلغت التجارة الامريكية مع كندا أكثر من الضعف في العقد الاول من اتفاقية التجارة الحرة/ نافتا 1989-1999 من 166.5 بليون دولار غلى 362.2 بليون دولار، وارتفعت الصادرات الامريكية الى كندا من 100.2 بليون دولار في 1993 الى 312.1 بليون دولار في عام 2014، ثم انخفضت الى 266.8بليوتن دولار في عام 2016، وارتفعت واردات الولايات المتحدة من كندا من 110.9 بليون دولار في عام 1993 الى 349.3 بليون دولار في عام 2014، ثم انخفضت إلى 278.1 بليون دولار في عام 2016. وبعد أن هبطت خلال فترة الركود في عام 2001، بلغ مجموع التجارة مع كندا رقما قياسيا جديدا بلغ 600.6 بليون دولار في عام 2..8 إلا أنها

[1]- سكينة حملاوي، انعكاسات الأزمات الإقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليميةدارسة حالة اتحاد الاوربي أزمة اليورو،رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خضير بسكرة،2017/2016، ص111-110.

تقع ضحية للمال في عام 2009 عندما انخفض إلى 430.9بليون دولار، وقد واجهت الولايات المتحدة عجزا تجاريا مع كندا منذ عهد اتفاقية التجارة الحرة/ منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، من 9.9بليون دولار في عام 1989إلى 78.3 بليون دولار في عام 2008، من حيث تراجعت خلال ركود عام 2009، وفي عام 2016، انخفض العجز التجاري مع كندا الى مزيد من 11.2بليون دولار.

جدول رقم 1-2: تجارة السلع الولايات المتحدة مع كندا 1993–2016. (الوحدة : بليون دولار)

	كندا		
	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1993	100.4	111.2	10.8-
1994	114.4	128.4	14.0-
1995	127.2	144.4	71.1-
1996	134.2	155.9	21.7-
1997	151.8	167.2	15.5-
1998	156.6	173.3	16.7-
1999	166.6	198.7	32.7-
2000	178.9	230.8	51.9-
2001	163.4	216.3	52.8-
2002	160.9	209.1	48.2-
2003	169.9	221.6	51.7-
2004	189.9	256.4	66.5-
2005	211.9	290.4	87.5-
2006	230.7	302.4	71.8-
2007	248.9	317.1	68.2-
2008	261.1	339.5	78.3-
2009	204.7	226.2	21.6-
2010	249.3	277.6	28.4-
2011	281.3	315.3	34.0-
2012	292.7	324.3	31.6-
2013	300.8	332.5	31.7-
2014	312.8	349.3	36.5-
2015	280.6	296.2	15.5-
2016	266.8	278.1	112-

:**Source** M. ANGELESVILLARREAL, IANF. FERGUSSON, The **North American Free Trade Agreement (NAFTA),** .Congressional Research Service**,** United States of America**,** May 24, 2017, p34

1- التجارة بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك:

تعتبر الولايات المتحدة الشريك الرئيسي للمكسيك في تجارة السلع، ازدادت الصادرات الامريكية إلى المكسيك بسرعة منذ اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، حيث ارتفعت من 14.6بليون دولار في عام 1993إلى 231 بليون دولار في عام 2016، بزيادة قدرتها 455 وارتفعت واردات الولايات المتحدة من المكسيك من 39.9 بليون دولار في عام 1993إلى 294.2بليون دولار في عام 2016، بزيادة قدرها 637 تراجع الميزان التجاري مع المكسيك من فائض قدره 1.7 بليون دولار في عام 1993إلى عجز قدره 74.8 بليون دولار في عام 2007، ومنذ ذلك الحين، انخفض العجز التجاري مع المكسيك الى 63.2 بليون دولارفي عام 2016[1].

فتسارعت وتيرة النمو الاقتصادي في المكسيك خلال الفترة 2012-2016 حيث بلغت نسبة نمو في الناتج المحلي الاجمالي السنوي معدلا متوسطا بلغ 2.5 وذلك بنسبة تزيد ب1.4 عن تلك المسجلة خلال الفترة 2007-2011، حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي نحو10000 دولار، واستطاعت المكسيك الابقاء على التضخم تحت السيطرة ضمن نطاق يتراوح بين 2 4 سنويا.

[1]- حملاوي سكينة،مرجع سابق، ص 112.

جدول رقم 1-3: تجارة السلع الولايات المتحدة مع المكسيك 1993–2016. (الوحدة:بليون دولار)

	المكسيك		
	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1993	41.6	39.9	1.7
1994	50.8	49.5	1.3
1995	46.3	62.1	15.8-
1996	56.8	74.3	17.5-
1997	71.4	85.9	14.5-
1998	78.8	94.6	15.9-
1999	86.9	109.7	22.8-
2000	111.3	135.9	24.6-
2001	101.3	131.3	30.0-
2002	97.5	134.6	37.1-
2003	97.4	138.1	40.6-
2004	110.7	155.9	45.2-
2005	120.2	170.1	49.9-
2006	133.7	198.3	64.5-
2007	135.9	210.7	74.8-
2008	151.2	215.9	64.7-
2009	128.9	176.7	47.8-
2010	163.7	230.0	66.3-
2011	198.3	262.9	64.6-
2012	215.9	277.6	61.7-
2013	226.0	280.6	54.6-
2014	240.3	295.7	55.4-
2015	235.7	296.4	60.7-
2016	231.0	294.2	63.2-

Source:M. ANGELESVILLARREAL,IAN F.FERGUSSON **,The North American Free Trade Agreement (NAFTA),** Congressional Research Service**,** United States of America**,** May 24, 2017,p 35.

المطلب الثاني:التكتل الاقتصادي جنوب شرق آسيا الآسيان.

لقد نجحت الدول الآسيوية في التطور والنمو اقتصاديابإنشاء التكتل الاقتصادي يشمل عشر دول هي: اندونيسيا،بروناي،تايلاند، سنغافورة،فيتنام، كمبوديا،لاوس،ماليزيا، ماينمار بورما سابقا،وتعود نشأة هدا التكتل إلى8أوت 1967 كنوع مكن الحلف السياسي لمواجهة الحركات الشيوعية الساعية إلى السيطرة علي الحكم المنتشرة انداكفي دول جنوب شرق آسيا،خاصة فيتنام،كمبوديا،لاوس، بروما، ومبادرة من خمس دول هي:ماليزيا،اندونيسيا،سنغافورة،تايلاند، الفلبين، والتي انضمت إليها بروناي في سنة 1984،إذكان تركيز هذا التكتل في البداية على التنسيق السياسي لتتجاوزه بعد دللك إلى التعاون الاقتصادي بين أعضائها، في مجال تحرير التجارة البينية وتنفيد سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة [1].

ولقد تجلي التكامل الاقتصادي لدول التكتل في عام 1977، من خلال الاتفاق على إنشاء منطقة التجارة تفضيلية تعطي هامش أفضلية من 10% إلى50% علي الواردات البينية لدول التكتل، هذه الواردات تنحصر في مجموعة من المنتجات محددة في قائمة مقترحة من قبل الأعضاء، ولزيادة تعميق مجالات التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري بين دول التكتل قررت هده الأخيرة إنشاء منطقة التجارة الحرة في عام 1992وفي غضون 15عاما تهدف إلى وضع التكتل كقاعدة إنتاجية تنافسية موجهة إلى خدمة السوق العالمية وذلك بتوسع نطاق التجارة البينية وإتاحة إمكانية التخصص ، ولهذا فقد اتفق على تخفيض الرسوم الجمركية إلى أقل من 5% في مرحلة من 7إلى 10سنوات وهذا بالنسبة للسلع الرئيسية في مقدمتها الأرز والنفط أما بالنسية لباقي السلع فيتم التخفيض من 8إلى 15سنة وقد التزمت بلدان هدا التكتل بزيادة خفض الرسوم الجمركية على السلع المنتجة دخل الاسيان من 5%إلى تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا، بعمل مشترك يقوم علي روح التكامل والتكافؤ الاقتصادي والمشاركة من اجل ضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي والإقليمي. بالرغم من أن التعاون الاقتصادي بين دول الآسيان قد بدأ في إطار ضيق ومحدود، لنشاطات متعلقة بالغذاء والطاقة والنقل وأجهزة الاتصال والزراعة والسياحة فحقق التعاون بينهم احتياطي غذائي آسيوي إلا أن البداية الحقيقة لآليات التعاون الاقتصادي جاءت في الوقت الذي عقدت في قمة"بالي" بإندونيسيا عام 1976وتم تشكيل ثلاث ليجان رئيسية هي:

- معاهدة التجارة التفضيلية (الدولة الاولى بالرعاية)P.T.AS ؛

[1]- عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص ص73-74.

- المشروعات الصناعية (للآسيان)I.P. S؛
- المنطقة الصناعية المغلقة.[1]

منطقة آسيا للتجارة الحرة" آفتا" التي أنشئت في 28جانفي1992 والتي تتضمن التعريفات الشائعة الفعالة التفضيلية "CEPT" لتعزيز التدفق الحر بين السلع بين الدول الأعضاء، وأسست آسيان على ثلاث ركائز وهي:

- الاسيان السياسية والأمنية المجتمعة APSC
- ومجموعة الاسيان الاقتصادية AEC
- ومجموعة الاسيان الإجتماعية والثقافية ASCC

تسعى الأسيان للتكامل الاقتصادي من خلال خلق آسيان الاقتصادية سوق مشتركة، و كان متوسط النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في الرابطة خلال 2009/1989،مابين3.8 الى 7، وكان هذا النمو الاقتصادي أكبر من متوسط نمو في التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادئ "أبيك وأصبحت اسيان في السنوات الأخيرة مركزا للاعتماد الرقمي، وقد شهدت التجارة الإلكترونية في المنطقة، تحديدا في سنغافورة، ماليزيا اندونيسيا، الفيليبين، مكاسب مثيرة، مع سنغافورة و ماليزيا الرائدة في المجموعة، حيث بلغ إجمالي المبيعات عبر الانترنت لأسيان 50 وكان النمو الاقتصاديلاقتصاديات أسيان نسبة 4.6 عام 2014،مقارنة بنسبة 5.2لعام2013 ومع النمو العالمي البالغ 3.4،وبلغت تدفقات الاستثمار نحو 163.2 مليار دولار أمريكي عام 2014إلى المنطقة كانت قوية، مما يعكس 15.7 بزيادة سنوية مقارنة بالعام الماضي، الاسيان كانت التجارة مستقرة في عام 2014 عند 2.53 تريليون دولار أمريكي، واستمر إحراز تقدم في هذا الصدد، مقارنة بفترة 2009/1989 والفترة 2014/2013، هناك تراجع في النمو الاقتصادي هذا بسبب تأثر التكتل بالأزمات الاقتصادية 2011/2008وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة رابطة امم جنوب آسيا بنسبة 8 من 130بليون دولار في عام 2014إلى 120 بليون دولار في عام 2015، في حين ارتفع مجموع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى هذه البلدان متجمعة (كمبوديا و جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية و ميانمار و فيتنام): بنسبة 38%إلى 17.4 بليون دولار مليار في عام 2015، وارتفعت حصتها كمستفيدين من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة من 10% في سنة 2014إلى14%في عام 2015، ولا يزال الاستثمار فيما بين بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا أكبر مصدر لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، ارتفعت حصة الاستثمار بين الآسيان في إجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى المنطقة من 17%في عام 2014إلى18.5%في عام2015وتلقت سبع دول أعضاء في الرابطة مستويات أعلى من الاستثمار داخل

[1]- حملاوي سكينة، مرجع سابق،ص 123.

المنطقة: ماليزيا، والفلبين، وتايلنداوبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مما يشير إلى زيادة أخرى في الربط الاقليمي.

شكل رقم 1-2:الاستثمار الاجنبي في الآسيان للفترة 2010-2015

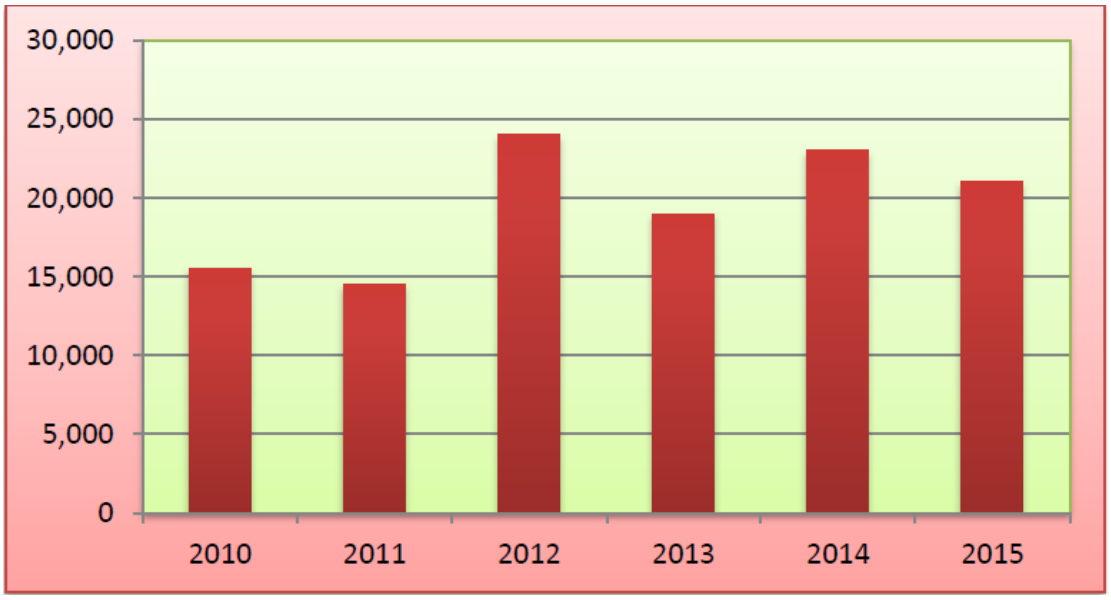

Source: Foreign Direct investment And MSME Linkages. The ASEAN Secretariat United Nations Conference on Trade and Development, ASEAN Investment Report 2016,2016, p17.

كما نمت أنشطة الاندماج والاستحواذ بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، مما أسهم في زيادة في استثمارات الشركات داخل المنطقة والانشطة التي تقوم بها شركات رابطة أمم جنوب شرق آسيان إن الاستثمارات البينية هي أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لبعض الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي.

المطلب الثالث: التكتل الاقتصادي الإقليمي لجنوب إفريقيا الكوميسا

فأفريقيا قارة تتباين فيها الكثافة السكانية من منطقة إلى منطقة أخرى ، كما يتنوع فيها المناخ ويتباين فضلا عن تنوع سطحها من حيث قابليته للزراعة و استخراج المعادن ، وقد بدأت الإرهاصات الأولى لتكوين هدا التجمع في ماي 1966 عندما اجتماع المجلس الوزاري للدول الأفريقية المستقلة سياسيا في شرق وجنوب القارة الأفريقية ،وفي أكتوبر سنة 1965 لعقد هدا الاجتماع بهدف تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي، على تكوين مؤسساته مند إنشاء منطقة التفضيلية في عام 1981 .وعدد دول الاعضاء فيها 21 دولة .

تعتبر التجارة البينية بين دول الكوميسا من المؤشرات الهامة والأساسية والتي لها دلالتها، لقياس مدى فعالية ونجاعة أي تكتل اقتصادي، أن إجمالي التجارة البينية (صادرات، واردات) قد عرف تزايدا ملحوظا من حوالي 9074.1 مليون دولار سنة 2007إلى14329. مليون دولا سنة 2008، حيث بلغ إجمالي الصادرات البينية 520.3مليون دولار سنة 2007 ليصل سنة 2008 إلى 6985.7 مليون دولار، وذلك بنسب تتراوح ما بين

4،21% و4.44 %من إجمالي صادرات دول التجمع إلى العالم الخارجي، ومن ناحية أخرى وصل إجمالي الواردات البينية سنة 2007 إلى 4553.8 مليون دولار ليرتفع سنة 2008 إلى 7343.7مليون دولار، وذلك بنسب تتراوح ما بين 4.74 %إلى 4.87% من إجمالي صادرات دول التجمع إلى العالم الخارجي، ومن الملاحظ أيضا أن أهم الدول التي تقوم بأعلى معدلات التجارة البينية نجد مصر بـ2834 مليون دولار وكينيا بـ 2066.6 مليون دولار وزامبيا بـ1635.7مليون دولاروغيرها وهذا ما يؤكد دور أهمية الدول في زيادة ونمو حجم التجارة البينية وتجسيدا لتفعيل آلية التكامل الاقتصادي، وبالرغم من الإمكانيات الهائلة للكوميسا فإن حجم التجارة البينية لايزال دون المستوى حيث لم يتعد حجمها نسبة 4.63%من إجمالي التجارة مع العالم، وهي نسبة ضعيفة في مجموعة اقتصادية لها مقومات هالة.[1]

وتتميز الكوميسا بمستويات منخفضة من الترابط الاقتصادي بين الدول الأعضاء، فيها يحد من إمكانيات التكامل الاقتصادي الذي تقوده التجارة، على الرغم من النمو الكبير في التجارة بين الكوميسا في السنوات الأخيرة، تمثل التجارة البينية الإقليمية حوالى7% فقط من إجمالي تجارة الكوميسا، ومع ذلك، فإن مستوى التجارة داخل المنطقة في الكوميسا غير مواتية لمستويات التجارة البينية الإقليمية في ترتيبات التكامل الإقليمي الأخرى، سواء في الداخل أو خراج أفريقيا، فضعف البنية التحتية ذو صلة بالتجارة في المنطقة.[2]

سجلت منطقة الكوميسا معدل نمو بلغ 6.4% في عام 2001، وكان هذا أعلى من متوسط النمو العالمي ومعدل 4% وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي كان 3% ولكنه أقل من متوسط معدل النمو والاقتصادات الناشئة بنسبة 8%، ويعزى هذا النم وإلى زيادة الاستهلاك الخاص وتكوين رأس المال الإجمالي مدعومة بتحسين إدارة الاقتصاد الكلي، وارتفاع الطبقة الوسطى التي تدفع الطب الكلى، وتنوعت العلاقات التجارية والاستثمارية مع الاقتصادات الناشئة، كان هناك عام تحسنا في بيئة الأعمال حيث أن انخفاض أسعار النفط حفر في الدول الأعضاء في الكوميسا، وانخفض معدل التضخم السنوي للكوميسا بشكل هامشي من 6.0%في عام 2013 إلى 5.9 %في عام 2014، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط والمواد الغذائية والأسعار، وتحسين، الإمدادات الغذائية المحلية.

أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة شهدت ارتفاعا تدريجيا ابتداء من 2005، حيث وصلت أعلى مستويات عام 2007، لتبدأ بالانخفاض تدريجيا 2008 ويرجع هذا التذبذب في تدفقات الاستثمارات الأجنبية

[1]- ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية دراسة حالة الكوميسا، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد10، 2012، ص26.

[2]- حملاوي سكينة،مرجع سابق،ص 135.

إلى الوضع الاقتصادي العالمي وتراجع الطلب وخاصة الدول المتقدمة تحت ضغط الأزمة المالية العالمية هناك تباين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول إلى أخرى، حيث توضح إحصائيات 2009 أن دول مثل مصر السودان، ليبيا، زامبيا ،لكونغو وأوغندا، تستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة، فمصر لوحدها تنفرد بحوالي 40% من إجمالي هذه التدفقات ثم تليها السودان بنسبة 80 % .فليبيا بنسبة 16%فالكونغو وزامبيا بنسبة متساوية 5.6% ثمبعد ذلك تأتي أوغندا بنسبة 4.7%وبناء على هذه البيانات نلاحظ أن أربع دول فقط من مجموع 19 دولة تستحوذ على حوالى 80% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة، وهذا يدل على أهمية ومكانة الدول في المنطقة، كما يدل على ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في باقي الدول، وانخفض الاستثمار الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الكوميسا بشكل طفيف من 25.5% في عام 2013 إلى 25.3% في عام 2014 وبالنسبة لعدد من إن استثمارات دول الكوميسا أقل من 20% من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

وتواجه الكوميسا ومنذ تأسيسها العديد من العقبات السياسية والاقتصادية، والتي يقف بعضها حاجرا دون تحقيق أهدافها المنشودة، حيث يلاحظ غياب الإرادة السياسية لدى بعض حكومات هذه الدول في التحرك الجدي نحو إرساء تكتل اقتصادي يعمل على النهوض بالتنمية الإقتصادية مستفيدا من الإمكانات والموارد البشرية الطبيعية لهذه الدول، كما أن تباين اقتصاديات المنطقة واعتماد صادراتها على المواد الأولية الخام وتبعيتها للبلدان المتقدمة وتدنى وسائل الاتصال والنقل، إضافة إلى مشكلة المديونية الخارجية وخدمتها، إضافة إلى واقع مناخ الاستثمار وعدم جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة،كلها عوامل أثرت في عدم قيام تكامل اقتصادي فعال في شرق وجنوب إفريقيا.

الكوميسا تضم 19 دولة هي: زامبيا، ليبيا، مصر، جيبوتي، بورندي، جزر القمر،جهورية الكونغو الديمقراطية، اريتريا،كينيا،مدغشقر،زيمبابوي، رواندا، مالاوي،موريشتيوش، السودان، وتتمثل رؤية الكوميسا فبإنشاء اقتصاد إقليمي متكامل على الصعيد الدولي المتجمع الذي يوجد فيه الإزهار الاقتصادي والسلام كما يتجلى من النواحي السياسية والاجتماعية الاستقرار ومستويات معيشة عالية لشعبها، في حين أن مهمتها هي السعي إلى تحقيقها التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام في مجتمع الدول الأعضاء من خلال زيادة التعاون والتكامل في جميع مجالات التنمية، ومعاهدة الكوميسا تحدد جدول الأعمال الكوميسا، على التعاون في عدد من المجالات، بما في ذلك في جملة أمور: النقل ومجال الاتصالات، التنمية الصناعية، الطاقة الصحة، العلوم التكنولوجية، والزراعة

[1]– ولد محمد عيسى محمود، مرجع سابق ذكره،ص26.

والريف تطوير، السياحة والسلام والأمن ، ولكن الوفاء بهذه الولاية الواسعة للكوميسا والتي تعتبر هدفا طويل الأمد، غير أن الكوميسا أعطت الأولوية على المدى المتوسط لتعزيز التكامل الإقليمي عن طريق التجار، والتنمية وتشجيع الاستثمار والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

وقد يعكس هذا التركيز على التجارة والاستثمار حقيقة أن الدول الأعضاء في الكوميسا، وكثير منها طرف في عدة لجان اقتصادية، ينظر إلى القيمة المضافة الرئيسية للكوميسا باعتبارها في مجال التجارة والتكامل الاقتصادي،فاستراتيجيه الكوميسا الحالية هي تعزيز التكامل الاقتصادي لها من خلال إزالة الحواجز المادية والتقنية والمالية والنقدية أمام التجارة التي أسهمت في انخفاض مستويات التجارة والاستثمار داخل المنطقة في شرق البلاد والجنوب الإفريقي.[1]

الجدول رقم(1-4) المؤشرات الاقتصادية لتكتل الكوميسا للفترة 2010-2014

المؤشرات الاقتصادية لتكتل الكوميسا	2010	2011	2012	2013	2014
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	6.9	6.9	5.8	6.3	6.4
الميزان المالي العام، باستثناء المنح (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	-6.6	-6.1	-4.3	-5	-4.8
أسعار المستهلك (المتوسط السنوي، النسبة المئوية للتغيير)	7.1	17.1	11.7	6	5.9
الاحتياطات (أشهر الواردات من السلع والخدمات)	3	2.9	3	3	3.2
معدل الادخار (المتوسطالسنوي، النسبة المئوية للتغيير)	15.5	15.6	19.1	17.5	17.3
اجمالي الاستثمار (نسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي)	22	22.9	26.2	25.5	25.3
الحساب الجاري الخارجي باستثناء المنح (% من اجمالي الناتج المحلي)	-5.6	-7.5	-7.2	-7.8	-8.3

Source:L'économie politique de l'intégration régionale en Afrique "Common Rapport sur le marché pour l'Afrique de l'Est et l'Afrique du Sud (COMESA) ", ambassade de Suède, janvier ,2016p p 8-13.

[1]- ولد محمد عيسى محمود،مرجع سابق،ص 27.

خلاصة الفصل:

ومن خلال هدا الفصل توصلنا إلىما يلي:

- تعدد تعاريف التكامل الاقتصادي واختلاف باختلاف الفكر الاقتصادي أي لم يكن هناك اتفاق عام ومحدود لمفهوم التكامل الاقتصادي.
- يعد التكامل الاقتصادي حلقة تدور بداخلها جملة أهداف ومساعي بين دول الأعضاء .
- إن مراحل التكامل الاقتصادي تمر بعدة درجات ابتداء من منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي يليه السوق المشتركة فالاتحاد الاقتصادي ولاتحاد النقدي وأخير الاتحاد الاقتصادي تام ولا يمكن انتقال للمرحلة الثانية إلا بتحقيق المرحلة السابقة لها.
- تعددت نظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي باختلاف الظروف المحيطة بها إن لا يمكن تبني نظرية موحدة تتفسر قيام للتكامل ولاعتماد عليها.
- تعتبر التجارة البينية تبادل السلع والخدمات وتدفعها بين دول أعضاء.
- يضم النظام الاقتصادي العالمي أنماط ونماذج مختلفة من التكتلات الاقتصادية والتي لها أثر على التجارة الخارجية والبينية لدول الأعضاء.

الفصل الثاني

دور الاتحاد الاوروبي في تفعيل التجارة البينية

تمهيد

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج، فقد تعدي هده التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة الي أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي يؤدي الي مساهمة في دعم القدرة التنافسية ودفع عجلة التنمية والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية ودعم الاستثمار الوطني وخلق فرص العمل ولإعطاء فكرة أساسية حول دور التكتل في تفعيل التجارة البينية.

فستناول في هدا الفصل مايلي:

المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي نشأة وتطور –الهيكل التنظيمي – ومناهج التكامل الأوروبي.

المبحث الثاني: واقع التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: مقومات التجارة البينية الأوروبية وتداعيات خروج بريطانيا.

المبحث الأول: الاتحاد الاوروبي (نشأة وتطور –هيكل التنظيمي – مناهج)

وصول الاتحاد الأوربي الي ما هو عليه الآن هو نتاج عن الجهود المبذولة تصف قرن من الزمن انطلاقا من أهداف متواضعة وصولا الي اتحاد اقتصادي ونقدي

المطلب الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوربي.

أسفرت نهاية ح ع2 وما لحقتبها من نتائج وتداعيات عن ظهور حاجة مليحة لمبادرة دولية لا عادة بث الروح مرة أخرى في الاقتصاديات الأوروبية المنهكة، ونتيجة لدلك تم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في 1946 لتتولى تخصيص معونة مشروع مارشال وتعجيل انتعاش أوربا الغربية وفي عام 1948 تم تأسيس اتحاد البنيل يكسونتيجة لهده المبادرة وقعت معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بهدف التوصل الي سوق أوروبية مشتركة

الفرع الاول: إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية

لقد انبثقا على إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب معاهدتين حديثتين في روما في 25مارس 1957 الأولي تتمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الدرية والثانية تتمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية ،وهي اتحاد الجمركي بفرض رسوما جمركية موحدة ويتبع سياسة زراعية موحدة وقد وقعت معاهدة روما لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي دخل الجماعة والتوسع المستمر ، وتحقيق المزيد من الاستقرار والتحسن في مستويات المعيشة وتوطيد العلاقات بين دول الأعضاء ومع حلول عام 1967 نجحت هده الدول في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الدرية في منظمة واحدة هي الجماعة الأوروبية والتي أطلق عليها اسما شائعا هي السوق الأوروبية واتفق علي اكتمال مقومتها في فترة تتراوح بين 12 و15 عاما وتلخصت[1] أهدافها كالتالي:

- إقامة تعريفة جمركية مشتركة إتحاه الدول غير الأعضاء.
- تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة وتنسيق السياسات الاقتصادية بما في دلك السياسة المالية والنقدية ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات.
- إنشاء الصندوق اجتماعي أوروبي من أجل تحسين إمكانيات اليد العاملة وتحسين المستوي المعيشي.
- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

[1] حسين عمر ،الجات والخصخصة ،القاهرة دار الكتاب الحديث ،بدون سنة النشر ،ص 39.

الفرع الثاني: تصاعد عضوية الجماعة الاقتصادية الأوربية

بعد مفاوضات طويلة انضمت الدانمارك وبريطانيا عام 1973 الي السوق الأوروبية بينما لم تنظيم الترويج نظر للرفض الشعبي، انضمت اليونان عام 1981 واسبانيا والبرتغال عام 1986 وفي جانفي 1995 انضمت كل من النمسا، فلندا السويد ليتطور بدلك النظام الأوربي من الجماعة الأوروبية الي الاتحاد الاوروبي الذي يضم في دلك الوقت اثني عشر دولة[1] .

في أول ماي 2004 انضمت عشر دول الي الاتحاد الاوروبي ليصل العدد الإجمالي الي 25 دولة ويرتقب من المستقبل أن تضم ثلاث دول أخرى وهي تركيا، بلغاريا، رومانيا من أجل تحقيق السلم للوصول الي اعلي درجة ممكنة من الرفاهية في جميع أنحاء القارة الأوربية.

وقد أصبح هدا التكتل الاقتصادي أكبر قوة اقتصادية على مستوي العالم بما يمثله من مساهمة في التجارة العالمية في حجم الناتج الإجمالي وعدد السكان[2].

الفرع الثالث: النظام النقدي الأوروبي

عقب انهيار النظام النقدي الدولي عام 1971حافظت دول الاتحاد الاوروبي على أسعار صرف مستقرة بين عملاتها ومنعت التقلبات التي تزيد عن2،25% وهداما يسمي الثعبان الاوروبي داخل النفق وبحلول عام 1987 انهار هدا النظام

مع بقاء عملات كل من ألمانيا، بلجيكا، هولندا، الدانمارك متمسكة بأسعار صرف متبادلة ثابتة.

أدي انهيار النظام النقدي الدولي بالدول الأوروبية الي البحث عن نقطة تثبيت اسمية جديدة لأسعار الصرف، مما أدى الي إنشاء النظام النقدي الأوروبي في أواخر السبعينات للمحافظة على استقرار أسعار الصرف، غير أن التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال الي ألمانيا دفعت بقيمة المارك الألماني للارتفاع وأحدث بعض الاضطرابات في أسعار الصرف مما أجبر بريطانيا وايطاليا على الانسحاب من آلية سعر الصرف.

[1].كمال بكري ،الاقتصاد الدولي لتجارة الخارجية والتمويل ، ط1 ،الدار الجامعية مصر ،2001 ، ص216

[2]michel depplerandela de l'integration revue de finsnce et devloppement volume 41,n 2 washington juin 2004 p 9

شكل رقم2-1: الثعبان النقدي

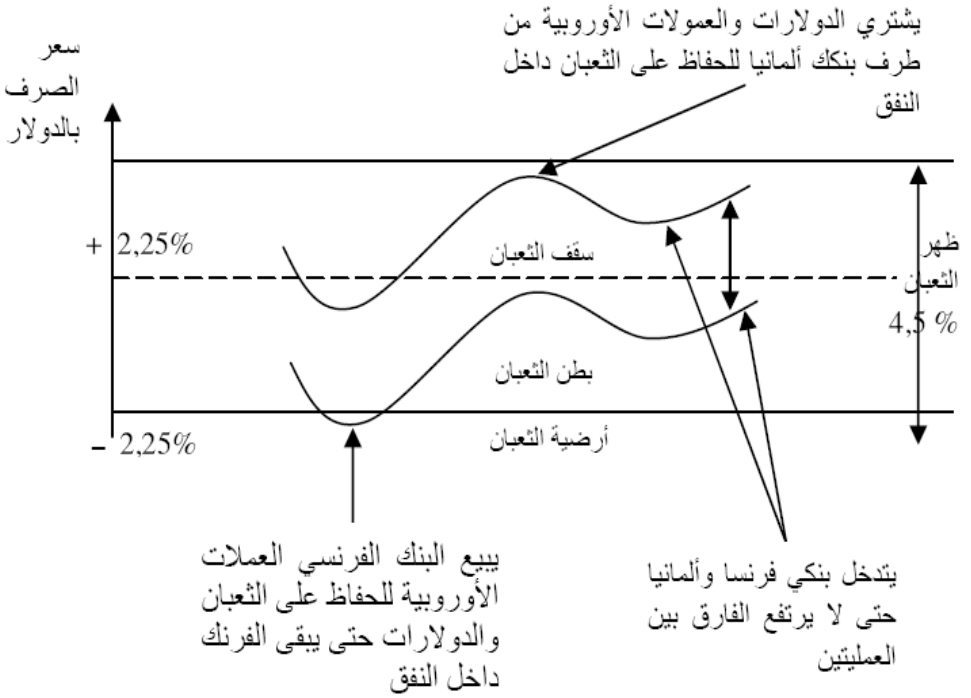

مصدر:ماجدة مدوخ،النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات والدارسات، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، العدد 3، 2008، ص5.

الفرع الرابع: معاهدة ماستريخت

لقد أدت الاضطرابات الخاصة بأسعار الصرف في أوربا الي الإسراع للمصادقة والتوقيع على معاهدة ماستريخت لإنشاء اتحاد نقدي واقتصادي في مارس 1992وتعبير بمثابة تعديل جوهري لمعاهدة روما عام 1957 بالإضافة الي المعاير الخاصة بأسعار الصرف فان الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي ملزمة باحترام ما يسمي بمؤشرات التقارب في الأداء الاقتصادي والمتمثلة في:

- معدلات التضخم لأتجاوز أكثر من 1.5المعدل المتوسط لدول الجماعة الأوروبية الثلاث صاحبة ادني معدلات الفائدة
- سعر الصرف يجب أن يظل لمدة سنتين داخل المدى 2.25%.
- يجب أن يكون عجز الميزانية تحت 3% من الناتج المحلي الخام.
- يجب أن يكون الدين العام أقل من 60% من الناتج المحلي الخام.[1]

[1]-فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الافرقي ، قضيا التكامل والتنمية، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2007، ص76.

الفرع الخامس:إنشاء العملة الموحدة

بدأ التفكير في وحدة نقدية أوروبية موحدة في أوائل عقد التسعينيات في أعقاب بوادر انهيار النظام النقدي العالمي ،وفي ديسمبر 1991 ،حقق الاتحاد الأوروبي تطور كبيرا عن طريق توحيد أوربا اقتصاديا وسياسيا ووفقا لما نصت عليه اتفاقية ماستريخت كان من المفترض أن يبدأ العمل بنظام العملة الموحدة عام 1996ولكن يشرط أن تتأهل بيع دول للدخول في هدا النظام ومن هنا فقد تأجل التطبيق الي عام 1999،ابتداء من أول جانفي 1999أصبح لدى أوربا عملة جديدة اليورو وبداية من هدا التاريخ حلت هده العملة محل العملات الوطنية ل11بلدا بلجيكا ،اسبانيا ،فرنسا ،ايرلندا ، إيطاليا،لوكسمبورغ ، هولندا ، النمسا، البرتغال ،فلندا وفي جانفي 2001 تخلت اليونان أيضا عن عملتها وبدلك أصبح اليورو ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي وكونت هده الدول مجتمعة ما يسمي بمنطقة اليورو[1]. وهناك ثلاث دول تنتمي الي الاتحاد الأوربي، غير أنها لم تتبنى عملة اليورو الدانمارك، السويد، وبريطانيا.

المطلب الثاني:الهياكل التنظيمي للاتحاد الأوربي.

الاتحاد الاوروبي يبدو من حيث هيكله التنظيمي وبنيته المؤسسية أقرب الي شكل المنضمة الدولية الحكومية منه الي شكل الدولة.

الفرع الاول: المؤسسات صنع القرار

أولا: المجلس الأوربي.

يتكون المجلس الأوربي من رؤساء الدول والحكومات دول أعضاء في الاتحاد ويعتبر اعلي مستويات صنع القرار ومستودع السلطة العليا فيه، ويتشكل من رؤساء دول والحكومات الدول الأعضاء بالإضافة الي كل من رئيس المجلس ورئيس المفوضية ويشارك وزير الخارجية الاتحاد في أعماله.

جاءت معاهدة نيس واستحدثت نصا يقضي بضرورة انعقاد كافة اجتماعات المجلس الاوروبي من حيث المبدأ في بروكسل بمجرد وصول عدد الدول الأعضاء الي 28 عضو[2] .

ويعتبر ريس المجلس الأوربي هو ممثل الاتحاد الاوروبي والمجسد لشخصيته القانونية الدولية على المسرح الدولي وصلاحياته تقتصر على الجوانب الإدارية والتنظيمية ولا يملك حق التصويت على مشروعات القرارات المطروحة على المجلس.[3]

[1]bauque centrale evrobenme ، framcfort p4
[2]beatrice taulegne le consiel europeen les grandes theses du droit francais paris pressesuniversit de France 1993
[3]كامل بكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الدولية والتمويل"، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2003، ص ص219-220.

ثانيا: مجلس الوزراء.

ويتشكل طبقا للمادة (203 من معاهدة ماستريخت من ممثل واحد عن كل دولة يتعين أن يكون علي المستوي وزاري ومفوضا يملك صلاحية التحدث باسم حكومة الدولة التي يمثلها ويتكون في الأصل من وزراء الخارجية فقط ومع تنوع وتشابك أبعاد العملية التكاملية ،بدأ تشكيله يختلف ويتنوع باختلاف وتنوع المواضعات المعالجة فيه ، وتعتبر اجتماعات وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي بمثابة مجلس الاتحاد الاوروبي للشؤون العامة وتنعقد مرة واحدة علي الأقل كل شهر[1] ،غير أن تعدد تشكيلات مجلس الاتحاد الاوروبي من ناحية والرغبة إن يكون للاتحاد الاوروبي وزير للشؤون الخارجية دفعت بالهيئة المكلفة بي مشروع الدستور الي التمين بين ثلاث تشكيلات مختلفة لمجلس الوزراء وهي :

- مجلس التشريع والشؤون العامة المكلف بأعداد جدول أعمال مؤتمرات وحلقة وصل بينها وبين المفوضية
- مجلس وزراء الخارجية المسؤول عن بلورة السياسة الخارجية الأوروبية.
- التشكيلات الأخرى الفنية لمجلس الاتحاد والتي يحضرها وزراء الاقتصاد أو الزراعية أو التجارة الخارجية ...الخ

أما الوظيفية الرئيسة الموكلة للمجلس الوزاري فهي وظيفة مزدوجة ذات بعدين مختلفين أحدهما تشريعي والأخر تنفيذي فهو الذي يتولى سلطة التشريع وخاصة في الأمور المتعلقة بالإسراع في عملية التكامل والاندماج الأوروبي وهو في الوقت نفسه أحد الأعمدة الرئيسة التي تقوم عليها السلطة التنفيذية في النظام السياسي للاتحاد الاوروبي [2].

ثالثا:المفوضية.

تعتبر إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي غير أنها شهدت تطور كبير عبر المسيرة الطويلة لعملية التكامل الاوروبي ففي زمن الجماعة الاوروبية للفحم والصلب أطلق عليها اسم السلطة العليا وفي معاهدة روما أطلق عليها أسم المفوضية وفي الجماعة الاوروبية للطاقة الدرية اعيدات صناعة أهدافها ووظائفها وتمارس المفوضة في الاتحاد الاوروبي وظائف وصلاحيات ذات أبعاد متعددة تشمل : التشريع – التنفيذ – المتابعة

[1]Klans dieter borcharst ,the abc of community low, Eur opeen documentation 5 the d lwcembanrg officail pvblications of the europeen communities ,200 p 38.

[2]Yves doutriawc et ch. Lequesne les unstitutions de l’union europeenreflesceeuropeen 3 emeed paris la documentation francais 200 pp 72-89

– والرقابة – التمثيل ،الذي يعين رئيس المفوضة هو البرلمان الأوروبي ،وبقرار يتخذ بالأغلبية بناءا علي ترشيح المجلس الأوروبي بقرار يتخذ بالأغلبية الموصوفة.

رابعا: البرلمان

يعقد البرلمان الأوروبي اجتماعاته العادية في مدينةستراسبورغوالتي أصبحت وفقا لقرار المجلس الاوروبي المنعقد في إدنبرة هي المقر الرسمي والنهائي للبرلمان الأوروبي أما داورته الطارئة او الاستثنائية والاجتماعات العادية فتنعقد في بروكسل ،وتبدآ الدورة السنوية الاعتيادية للبرلمان أعمالها يوم الثلاثاء من شهر مارس كل عام وعادة ما تستغرق الاجتماعات الاعتيادية أربعة أو خمسة أيام من كل شهر ويحدد البرلمان نظامه الداخلي بنفسيه ولحرية تامة ويختار كل سنتين ونصف رئسا و14 نائبا للرئيس وخمسة مراقبين ماليين ويعدد اللجان البرلمانية الدائمة أو المؤقتة ولجان التحقيق [1].

الفرع الثاني: المؤسسات والهيئات الرقابية.

أولا:محكمة العدل الأوروبية

هي الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي، وتلعب دور بالغ الأهمية في توضيح طبيعة ونطاق القوانين والقواعد الأوروبية الواجبة التطبيق وحل الخلافات والمنازعات القانونية ويقع مقرها في اللكسمبرغ وتتكون من قاض علي كل دولة ويساعدها عدد من المحامين العموميين وهي نظام قضائي مركبا من ثلاثة مكونات

- محكمة العدل الاوروبي
- محكمة العليا
- محكمة متخصصة

ثانيا: محكمة المراجعين

هي الجهة المسؤولية عن فحص ومراجعة ميزانية وحسابات الاتحاد الأوروبي بكل تفاصيلها سواء ما تعلق منها بجانب الإيرادات أو النفقات، وتحدد تشكيلها باعتبارها هيئة تتكون من عدد مساو لعدد الدول الأعضاء في الاتحاد وبواقع شخص واحد من كل دولة يتعين عليهم جميعا تأدية وظائفهم ومهامهم في استغلال تام.

[1]marc abeles la vie quotidienne au parlement europeen paris hachette 1992.

الفرع الثالث:الهيئات والمؤسسات المستقلة ذات الطابع النقدي

أولا: البنك الأوربي للاستثمار.

حرصت اتفاقية روما لعام 1957علي وجود مؤسسة مالية في الجماعة لتستهدف تحقيق الربح وتعمل على تحقيق تنمية متوازنة ودائمة في الدول الأعضاء، تأسس عام 1985شرع على الفور في العمل لتحقيق هدا الهدف العام من خلال الحركة على ثلاثة محاور:

- الاهتمام بالأقاليم الأقل تقدم في أوروبا وتمويل مشروعات الاستثمار
- تمويل مشروعات مشتركة في الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة.
- تمويل مشروعات أوروبية مشتركة خارج دول الجماعة بهدف فتح الأسواق الخارجية، ويعتبر هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية ويشرف عليه مجلس محافظين مكون من وزراء المالية في الدول الأعضاء وتقتصر مهمته على تحديد التوجهات العامة لسياسته الائتمان والإشراف علىتنفيذها، وتكتب كافة دول الأعضاء في رأسمال البنك وفق نظام يتناسب مع الإمكانات والقدرات المالية دولة.

ثانيا: البنك المركزي الأوروبي

يعتبر هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية ويشرف على إدارته مجلس محافظين أما الإدارة الفعلية يتولاها مجلس تنفيذي ويتكون مجلس المحافظين من محافظي البنوك المركزية في الدول الأعضاء، أما المجلس التنفيذي فيتكون من الرئيس ونائب الرئيس وأربعة أعضاء ويتم تعين الرئيس ونائب الرئيس والأعضاء لمدة ثماني سنوات.

إن البنوك المركزية في الاتحاد الأوروبي تتشكل مع البنك المركزي الاوروبي منظومة موحدة تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ السياسة المالية والنقدية للجماعة الأوروبية [1].

الفرع الرابع: الهيئات والمؤسسات الأخرى

أولا: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

تتكون من 22عضو أو مستشار يمثلون الهيئات والمنظمات المعنية في الدول الأعضاء، ويخصص لكل دولة عضو عدد من المقاعد في هده اللجنة يتناسب مع حجمها وقوتها وتنقسم أعضائها الي ثلاث مجموعات فرعية:الأول تتمثل أصحاب الأعمال والثانية تمثل العمال والثالثة تمثل مختلف جماعات المصالح الأخرى.

[1]Pvermonne le système politique de l’union europenne des communanteseconomiques a l’ union politique pp 124-125.

ثانيا: لجنة الأقاليم

هي لجنة استشارية تشبه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من حيث صلاحياتها القانونية والدستورية وتعتبر ضرورية ومهمة للتأكيد على طابع اللامركزية في صنع القرار في الاتحاد الاوروبي.

المطلب الثالث:مناهج وسياسات التكامل الاقتصادي الاوروبي.

الفرع الاول: مناهج التكامل الاقتصادي الاوروبي

تجاوزت تجربة التكامل الاقتصادي الاوروبي أكثر من نصف قرن حيث بدأت بميلاد الجماعة الأوربية للفحم والصلب سنة 1951لتصل في الوقت الراهن الي مرحلة الاقتصادي والوحدة النقدية ففي هدا الإطار ينبغي التفرقة منهجين رئيسين للتكامل الاقتصادي الأوربي.

أولا: مرحلة التكامل الاقتصادي الرئيسي العمودي.

يمكن تحديد بداية هده المرحلة من أفريل 1951الي سنة 2005 وهو تاريخ تحقيق التكامل المالي الأوربي أو منظومة التحرير المالي ويمكن تقسيمها الي عدة فترات.[1]

- الفترة الأولي (1951- 1957)يتم التركيز علي التكامل القطاعي أي التعاون في مجال قطاعات معينة (كالفحم والصلب والطاقة الدرية) والاتجاه التي تنظيم حركة التبادل التجاري داخل الجماعة لتأخذ شكل التجارة البينية مع تقيدها تجاه الدول غير الأعضاء .
- الفترة الثانية (1958-)1968): اتسمت هده المرحلة بالانتقال من منطقة التجارة الحرة الي بناء الاتحاد الجمركي الأوروبي حيث حددت معاهدة روما في 1957/03/25 طريق التكامل الرأسي خلال الفترة ونصت علي تحقيق الاتحاد الجمركي خلال فترة انتقاليه حددت ب12سنة ابتداء من 1958/01/01.
- الفترة الثالثة (مارس1975- ديسمبر1991) : عرفت هده المرحلة بمرحلة استكمال إجراءات بناء السوق الأوروبية الموحدة (مشروع أوربا الموحدة1992) وهي الإجراءات التي تضمنتها وثيقة الكتاب الأبيض بوضع خطة شاملة عرفت ببرنامج 1992 حيث يهدف الي خلق سوق داخلي واسع وتستغرق الفترة الزمنية المحددة لإتمام إجراءات هده السوق من مارس 1975الي199/12/31.[2]

[1] سامي عفيفي حاتم ،الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ،التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ،الدار المصرية اللبنانية القاهرة 2005،ص 156-157.
[2] jean francaismalterre ,choistianpradeau, cunioneuropenne en fiche, sans la diriction de b. benait et R. sanssac 3 edition , paris 200 p 36

- الفترة الرابعة (فيفري1992- جانفي2002) :وهي الفترة التي تضمنتها معاهدة ماستريخت ففي 1992/02/07قامت الدول الخمسة عشر بالتوقيع علي المعاهدة الاقتصادية والنقدية حيث وضعت هده المعاهدة جدولا زمنيا يهدف الي التحرير الكامل للتدفقات رؤوس الأموال بين هده الدول وتحقيق التعاون في شتى مجالات الاقتصادية المالية النقدية .
- الفترة الخامسة (جوان2002-ديسمبر2005) هي مرحلة تحقيق التكامل المالي الأوروبي أو بناء منظومة التحرير المالي الي تم إقرارها في قمة برشلونة الأوروبية في جوان2002حيث لاحظت دول الأعضاء انه بالرغم من استكمال مراحل الوحدة النقدية الأوروبية في سنة 2002إلا أن أسواق رأسمال الأوروبية لازالت تخضع للعديد من القيود وبالتالي تم تكليف المفوضة الأوربية بإعداد البرنامج التنفيذي لتحرير أسواق رأسمال وإنشاء سوق أوراق مالية موحد تندمج فيه الأسواق المالية الوطنية للدول الأعضاء من أجل إنشاء فضاء مالي تتدفق فيه رؤوس الأموال داخل المنطقة المالية الأوروبية الموحدة[1] .

ثانيا: مرحلة التكامل الاقتصادي الأوروبي الأفقي.

تتمثل في توسيع الاقتصادية الأوروبية من خلال قبول أعضاء جدد تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في معاهدة روما والمتمثلة أساسا في انتماء الدول الراغبة في العضوية الي القارة الأوروبية و اعتقاد هده الدول لنظام اقتصادي ليبرالي قوامه العمل بنظام اقتصاد السوق وإعطاء القطاع الخاص دورا متناميا في أحداث النمو الاقتصادي وكدا اعتماد الدول الراغبة في العضوية لأعراف وتقاليد النظام الديمقراطي الغربي ونبد كافة أشكال الديكتاتورية كأسلوب لنظام الحكم ،وفي ظل هده الشروط أشعت دائرة عضوية الاتحاد الأوروبي بقبول أعضاء جدد ن القارة الأوروبية مما أدي الي اتساع نطاقها الجغرافي وعدد سكانها وارتفاع حجم الناتج المحلي لدول الاتحاد[2].

- الفترة الأول(جانفي1973)مرحلة التوسع نحو الشمال ن خلال إقرار عضوية كل من المملكة المتحدة وايرلندا و الدانمارك .
- الفترة الثانية (2مارس 1981): هي مرحلة التوسع الثاني للجماعة الأوروبية لكن نحو جنوب أوروبا ومس هدا التوسع انضمام اليونان ليصبح عضو كاملا في الجماعة الاقتصادية الأوروبية
- الفترة الثالثة (جانفي 1986) : هي مرحلة التوسع الثالث للجماعة الأوروبية في اتجاه جنوب القارة الأوروبية وانضمام كل من اسبانيا والبرتغال ليصبح العدد اثني عشرة دولة.

[2] حسين عمر ،التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاص ،دار الفكر العربي ،مصر ،1998ص 153.

- الفترة الربعة (جانفي 1995):هي مرحلة التوسع الرابع لكن تجاه وسط وشمال أوروبا وانضمام النمسا السويد وفنلندا ليصبح عدد الدول الأعضاء 15دولة وأصبح عدد سكان الاتحاد الأوربي أكثر من 377مليون نسمة وإجمالي ناتج وطني بأكثر من 7تريلون أورو .
- الفترة الخامسة (جانفي 2005): هي مرحلة التوسع الخامس لكن اتجاه صوب شرق أوروبا بعد الموافقة عليانضمام عشر دول أوروبية جديدة (ليتونيا، لاتقيا، ليتوانيا، المجر، بولندا، رومانيا، بلغاريا، التشيك، سلوفانيا)[1].

ثالثا: مرحلة التكامل النقدي

تم التفكير في إنشاء وحدة نقدية حسابية ن خلال المشروع الذي تقدمت به لوكسمبورغ الي المجوعة الأوروبية وكان من أثره اتخاذ القرار سنة 1971من طرف ألمانيا وفرنسا يسمح لعملات المجموعة بالتذبذب بهامش نسبته 45%وفي سنة 1972سمحت اتفاقية بازل بتقليص الهامش الي 2،5% فاقترحت ألمانيا سنة 1973 مشروعا لإنشاء ما يسمي بالنظام النقدي الاوروبي الذي تم الموافقة عليه في مؤتمر بروكسل في سنة 1979الدي كان من مهامه تكوين عملة نقدية موحدة ()ECV تشكل من سلة عملات دول المجموعة الأوروبية بنسب مختلفة مع تحديد هامش لتقلب سعر صرف مقابل هده العملة يصل الي 2،5% والسماح لإيطاليا بهامش 6%علي أن يعود الي 2،5%عند تحسن إمكانياتها الاقتصادية[2] ويمكن تقسيمها الي ثلاث مراحل وهي :

المرحلة الأولى (من 1990الي 1993): دخلت الوحدة النقدية مرحلها الأولي سنة 1990حيث تم فيها وضع الأسس اللازمة لتحقيق تلك الوحدة وفي ظل التخوفات بعض الدول أعضاء اجتمع رؤساء المجموعة في ماستريخت وتم المصادقة على اتفاقية ماستريخت في 1992/02/07و أهم ما جاء في هده الاتفاقية بخصوص الوحدة النقدية الشروط الواجب توفرها من طرف الدولة التي تود الانضمام للوحدة.

المرحلة الثانية (جانفي 1994-1998) سميت بمرحلة الانتقال الي الوحدة النقدية وتم التحقيق انجازات كبيرة في هده المرحلة نذكر منها[3] .

- إنشاء مؤسسة النقد الأوروبي لتكوين البنك المركزي الأوربي.
- أقرب دول الأعضاء سنة 1996 تشكل العملة الاورو كما تم الاتفاق خلال هده الفترة على ضمان تحقيق ميزانيات حكومية مستقرة ومتوازنة ودلك بتوقيع اتفاقية الاستقرار في جوان 1997.

[1]سمير محمد عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة ،مكتب الاشعاع ط1 ،مصر 2001ص ص216-217.

[2]مرجع سابق ذكره ص 218-220.

[3]محمد محمود الامام ، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ،ط1 ، مركز الدارسات الوحدة لبنان 2004، ، ص461.

- تم إعلان عن أسماء الدول المشاركة في العملة الجديدة 1998/04/01 وهي إحدى عشر دولة واستبعاد اليونان من العضوية لعدم استيفائها للشروط الاقتصادية والنقدية.

والإعلان عن تأسيس البنك المركزي الأوروبي في ماي 1998

المرحلة الثالثة (من 1999الي يومنا) : تم في هده المرحلة استكمال خطوات الوحدة النقدية ،حيث تم الانتقال الي العملة الأوروبية الموحدة ()EURO خلال فترة انتقاليه تستغرق 03سنوات تكون خلالها العملة الجديد مجرد علة حساب فقط أي يمكن أن تصدر بها سندات أو يفتح بها حسابات كما يمكن أن يتم التعامل بها في الأسواق المالية علي أن تصبح فيما بعد عملة قابلة للدفع والتداول اليومي ابتداء من سنة 2002.

الفرع الثاني: سياسات التكامل الاقتصادي الاوروبي.

لقد تعددت السياسات التي اتبعتها الجماعة الأوروبية والتي ساهمت في العملية التكاملية الأوروبية وهي التي تمت في مجالات عدة منها الزراعة والصناعة والاقتصاد والنقد والموصلات

أولا: الزراعة

تعد الزراعة من أهم القطاعات التي اهتمت بها العملية التكاملية الاوروبية فرغم أن عدد العاملين في الزراعة الأوروبية يبلغ حوالي 9ملاين نسمة من إجمالي عدد السكان الذي يصل الي 270مليون نسمة فان الجماعة الأوروبية تنفق ما يزيد علي 70% من ميزانيتها السنويةعلى قطاع الزراعة.[1]

لعل من أصعب المهمات التي واجهت السوق الأوروبية المشتركة هو توحيد السياسات الزراعية للأعضاء وعندما أنشأت هده الأخيرة كانت السياسات والأسعار الزراعية متباينة بشكل كبير من الأعضاء وللتغلب علي القيود المفروضة على التجارة الداخلية في السلع الزراعية تتطلب الاتفاقية من الدول الأعضاء تبني سياسة زراعية موحدة.

حيث أن هده السياسة تقتضي توحيد التشريعات والسياسات الخاصة بالميدان الزراعي وترفع من الإنتاج ألفلاحي وتحسين مستوى عيش السكان بالمجال الريفي عن طريق الرفع من الدخل الفردي للفلاحين وتمويههم وضمان استقرار الأسواق وضمان أسعار مقبولة للمستهلك.

وبناء علي هدا فقدتم تحرير التجارة الداخلية لكل المنتجات الصناعية والزراعية على حد سواء مع دعم جميع الدول الأعضاء للقطاع الزراعي فيها فإن الأمر كان بحاجة سياسة عامة للزراعة كون مصالح المزارعين في تلك

[1]EU rope as Seen by Euro peans in :EuroBeqns Documentation lux emberg : office for offIcial publi catios of the Ec ,1983) pp20.

الدول قوية سياسيا وقد ترب عن دلك إيجاد سياسة زراعية موحدة للاتحاد الأوربي حيث تكونت هده السياسة من ثلاثة أجزاء تتمثل في :

- دعم الأسعار والتحكم في الواردات ودعم الصادرات.
- تطبيق عوائق صارمة على الواردات ثم تصميمها بدخول الواردات بسعر أقل من الأسعار الداخلية.
- دعم صادرات الاتحاد بتصريف الفائض الذي ثم تكوينه الدعم السعري في الأسواق العالمية[1] .

ثانيا:الصناعة

تتمتع دول الاتحاد الأوروبي بامتلاكها لأكبر سوق في العالم وهدا ما يؤكد على القوة الصناعية لبلدان أوروبا حيث تتوفر دول الاتحاد على مناطق صناعية كبرى رئيسية وبصورة أكبر في كل من فرنسا وألمانيا وانجلترا وبلجيكا.

إلى جانب هذا نجد أن الاتحاد الأوروبي طالما أولى اهتماما كبيرا بسياسة البحث والتطوير بناء على هذا النقد تم بحلول سنه 1974 وضع سياسة تكنولوجية تقوم على تنسيق السياسات النظرية وبخصوص مجالات الإلكترونيات والحاسبات والفضاء والصيدلة. ولتدعيم القواعد الصناعية والعلمية قام برفع القدرة التنافسية العالمية وفي سبيل ذلك حدد المجلس الاوروبي في لشبونة بتاريخ مارس2000 هدفا طموحا وهو اقامه مجتمع يقوم على المعرفة يكون أكثر تنافسيه وحيوية وللوصول إلى هذه الغاية تم إعداد برامج للأبحاث والتطور الصناعي يستغرق كل برنامج سنوات في التنفيذ ثم يبدأ تنفيذ البرنامج لسنوات ويقوم الاتحاد بتمويل البرنامج ،وقد حقق ذلك تقدما كبيرا بحيث أصبحت دول الاتحاد تنتج في العالم من صناعه السيارات والمواد الطبية و الصناعية و تمثل اكبر سوق عالمي في مجال الإنفاق على البحث العلمي والتطوير وتكنولوجيا كما إن 04 G08دول منها ألمانيا و فرنسا و بريطانيا و ايطاليا تمثل نصف أعضاء الدول الصناعية ال08 التي تعرف و02 من دول الاتحاد فرنسا وبريطانيا أعضاء دائمون في مجلس الأمن الدولي يمتلكون السلاح النووي.

ثالثا:التجارة

لمنح أهمية كبرى لقطاع التجارة عمد التحاد الاوروبي عده إجراءات تختص بإقامة اتحاد جمركي بصحبه تحرير التجارة البينية وبعد توسع الاتحادات يتمثل أكبر تكتل تجاري في العالم حيث تضاعفت التجارة داخله عما كانت عليه في غياب التكتل وأكثر من نصف هذا التوسع كان في تجاره والصناعة وأدى هذا إلى زياد طلب الاتحاد على واردات من السلع الصناعية من خارجه وكذلك إلى تخفيض الرسوم الجمركية كما شاهدت تجاره الاتحاد تحولا

[1]محمد محمود الامام، مرجع سابق ص ص562-563

بالنسبة للسلع للزراعية. ويعد الاتحاد الاوروبي أكبر شريك تجاري في التجارة الدولية ممثلا المرتبة الأولى من حيث الصادرات والثانية من حيث الواردات وهذا يعني إن الاتحاد الاوروبي قد أرسى قواعد التجارة للقرن 21 وبإمكانه أن يصبح القوة الاقتصادية الأولى من خلال هذا القرن توسعت سياسات الاتحاد لتشمل جوانب أخرى كالجانب الاجتماعي وغيره.[1]

[1]عمار ناجي، العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي ،اطروحة دكتوراه عن كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، 2007، ص 86.

المبحث الثاني: واقع التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي

يكتسي قطاع التجارةالبينية والتجارة الخارجية أهمية بالغة بالنسبة لمعظم اقتصاديات العالم عامة والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص لأنه يعتبر كأكبر قوة تجارية في العالم وقد ساهمت إزالة الحواجز أمام التجارة داخل الاتحاد الأوروبيبازدهارها وتعزيز التزامها في تطوير التجارة العالمية

المطلب لأول: مكانة التجارة البينيةوالخارجية للاتحاد الأوروبي:

يوضح الشكل التالي (2-2) أن تجارة السلع في الاتحاد الأوروبي للفترة (2006-2016) تشكل النسبة الأعلى في التجارة العالمية تليها الو.م.أ ثم الصين ثم اليابان في حين انخفضت النسبة من 17.5% إلى 15.1% نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي حاز على المكانة الأولى تجاريا رغم الانخفاض التجاري في الفترة 2010-2016 وأن الانفتاح التجاري يعني أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر لاعب على الساحة التجارية العالمية ولا يزال منطقة جيدة للقيام بأعمال تجارية مع دول العالم، وأصبحت أوروبا مندمجة بشكل كبير في الأسواق العالمية وأصبح من السهل إنتاج وشراء وبيع السلع في جميع أنحاء مما يعطي الشركاء الأوروبية من كل حجم القدرة على التجارة خارج أوروبا.

شكل رقم 2-2:حصة تجار ة السلع الاتحاد الأوروبي من التجارة العالمية 2006- 2016

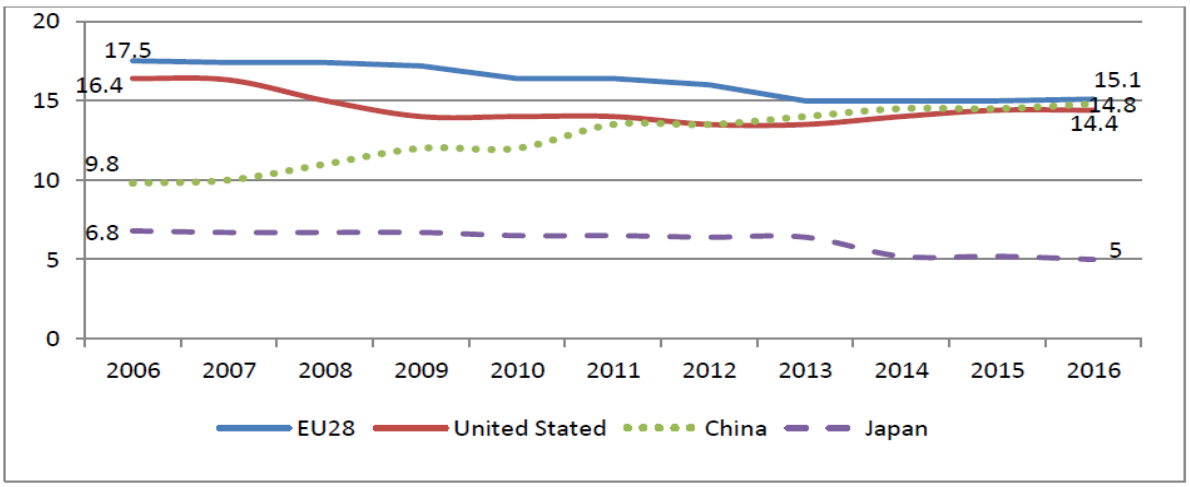

Source : Europeancommission, directorate-generalTradestatistiqueguide ,june 2017،p .21

كما يوضح الشكل(2-3)التالي أن الاتحاد الأوروبي يحتل المكانة الأولى في تجارة الخدمات بالنسبة للتجارة العالمية خلال الفترة 2006-2016 مقارنة بالو.م.أ والصين واليابان، انخفضت النسبة 28.8% إلى 22.6% ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر كتلة تجارية وأكبر تاجر في العالم من السلع والخدمات.

شكل رقم2-3: حصةتجارةالخدماتللاتحادالاوروبيمنالتجارةالعالمية 2006 -2016

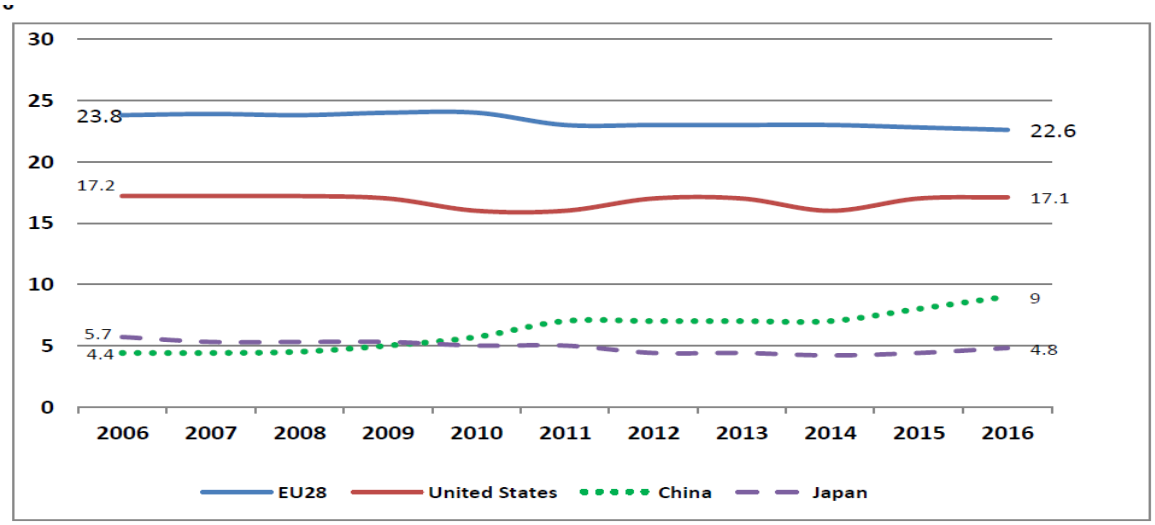

LaSource:European commission ,directorate-generaltradestatistical guide, june 2017،p23.

المطلب الثاني:أداء التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة حجر الاساس الذي يقوم عليه هذه العملاق الاقتصادي وسنقوم بتسليط الضوء على واقع تجارة الاتحاد الاوروبي الخارجية وأبرز شركاء التجاريين الرئيسين

الفرع الأول:الهيكل السلعي لصادرات وواردات الخارجية الاتحاد الاوروبي.

من خلال الجدول(2-1) التالي نلاحظ أن في عام 2016 كان الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر للمواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة في حين كانت الصين هي المصدر الرئيسي للآلات ومعدات النقل والسلع المصنعة الأخرى وروسيا للوقود المعدني.

كما كان لدى الاتحاد الأوروبي أعلى مستوى من الواردات للوقود المعدني ومواد التشحيم مما يعكس ذلك مستوى عال من التبعية لهذه السلع (استراد أكثر من نصف الطاقة التي يستهلك بها). في حين لوحظ نمط مماثل فيما يتعلق بواردات المواد الخام للصين بينما نلاحظ أن و.م.أ استحوذت على أعلى حصة من الواردات العالمية.

جدول رقم2-1: التجارة السلعية الخارجية للاتحاد الاوروبي.

فئة التصنيف الموحد للتجارة الدولية	أعلى مستوى من الصادرات		أعلى مستوى من الواردات	
المجموع-جميع المنتجات	الصين	895.1	الولايات المتحدة	2032.4
المواد الغذائية و المشروبات و التبغ	الاتحاد الاوروبي	115.1	الولايات المتحدة	117.6
مواد أولية	الولايات المتحدة	68.4	الصين	189.1
الوقود و مواد التشحيم والمواد ذات الصلة	روسيا	121.7	الاتحاد الاوروبي	264.2
الكيماويات والمنتجات ذات الصلة	الاتحاد الاوروبي	313.8	الولايات المتحدة	200.2
غيرها من السلع المصنعة	الصين	795.6	الولايات المتحدة	563
الآلات ومعدات النقل	الصين	889.1	الولايات المتحدة	876.5
السلع والمعاملات	الولايات المتحدة	165.3	الامارات العربية المتحدة	103

Source : Globalisation patterns in EU tarde and inversement 2017 ،P 33

نلاحظ أن الجدول (2-2)التالي يقدم تحليلا بديلا يركز على قيمة النسبية (نسب التخصص) وتستند على حصة من إجمالي الصادرات والواردات التي تمثلها البلدان الموضحة في الجدول أدناه فعلى سبيل المثال حصة المواد الخام في قيمة الإجمالية للبضائع المصدرة من قبل أستراليا كانت تقدر بـ 8.8 مرات من متوسط في حين كانت حصة المواد الخام في قيمة الإجمالية للبضائع المستوردة من قبل الصين 2.7 مرات أعلى من المتوسط.

كما تظهر هذه النتائج المستندة إلى هذا القياس النسبي تباينا أكبر حيث أن البرازيل هي أكثر بلد متخصص لتصدير الأغذية والمشروبات والتبغ، أستراليا للمواد الخام،هونغ كونغ للآلات ومعدات النقل وتركا للسلع المصنع أخرى والاتحاد كمصدر رئيسي للمواد الكيميائية والمنتجات ذات صلة.

جدول رقم 2-2: التجارة السلعية الخارجية للاتحاد الاوروبي.

فئة التصنيف الموحد للتجارة الدولية	معظم البلدان المتخصصة في الصادرات		معظم البلدان المتخصصة في الواردات	
المجموع- جميع المنتجات	البرازيل	455	روسيا	205
مواد أولية	أستراليا	884	الصين	271
الوقود ومواد التشحيم و المواد ذات	روسيا	716	ليبيا	226

الصلة				
الكيماويات و المنتجات ذات الصلة	الاتحاد الاوروبي	175	البرازيل	242
غيرها من السلع المصنعة	يركيا	168	المملكة المتحدة	120
الآلات و معدات النقل	هون كونغ	149	هون كونغ	156
السلع و المعاملات	الامارات العربية المتحدة	797	الامارات العربية المتحدة	763

Source : Globalisation patterns in EU tarde and inversement 2017 P34

الفرع الثاني: الميزان التجاري الخارجي للسلع في الاتحاد الأوروبي للفترة 2006-2016

نلاحظ من خلال الشكل (2-4)التالي هناك عجز في الميزات التجاري لدى الاتحاد الاوروبي في الفترة 2006-2010حيث انخفض من 25.593مليار اورو الى 13.088 مليار اورو وفي سنة 2011 وصل الى 895 مليار اورو بينما في سنة 2012 تضاعف العجز الى 22.887 مليار اورو هذا نتيجة للازمة المالية التي عصفت آنذاك والتي اكدت أنه يمكن أن تكون الجارة قوة استقرار في الظروف الصعبة ويمكن أن تخفف من صاعقة الركود عن طريق توجيه للطلب من الاقتصاديات النامية الى آروبا، أما في الفترة 2013-2016 فقد شاهد الميزان التجاري تحسن بفائض انخفض من 34.518 مليار اورو الى 6.458 مليار اورو واستقرار التجارة الخارجية وهذا لاستقرار الظروف الاقتصادية آنذاك.

شكل رقم2-4: الميزان التجاري للسلع في الاتحاد الأوروبي 2006-2016

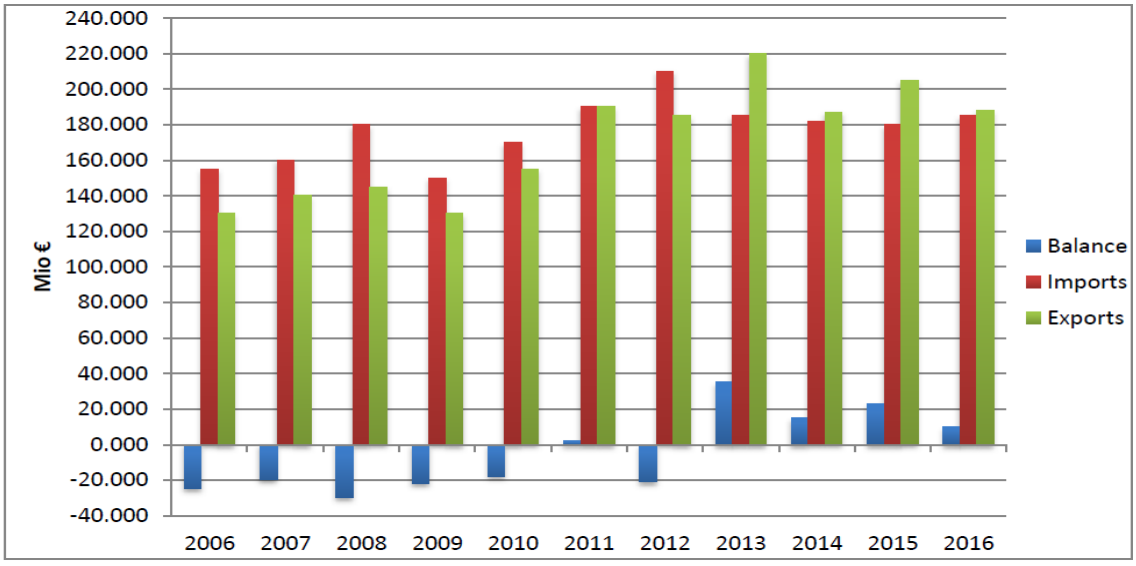

Source: European Commission, Directorate-General for Trade, European Union Trade in goods with EFTA European Free Trade Association, 2017,p3

الفرع الثالث:أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين.

في عام 2016 كانت الوجهات الرئيسية الثلاثة للسلع المصدرة من الاتحاد الأوروبي الو.م.أ الصين وسويسرا تم تقسيم التدفقات التجارية خارج الاتحاد الأوروبي الواردات بالإضافة للاتحاد الأوروبي ففي عام 2016 كانت تقدر بـ 353 مليار يورو أي ما يعادل زيادة 9 مرات كما كان عليه في عام 2000 أي من 32.8% من إجمالي في عام 2000 إلى 36.0%في عام 2016، وهذه الوجهات الرئيسية التي ضمت كل من الو.م.أ ،الصين، سويسرا وتركيا واليابان والنرويج وهي قائمة أفضل 10 أسواق تصدير للاتحاد الأوروبي بالنسبة للسلع وأكملت الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية والهند أنظر الخريطة رقم(5-2)

شكل رقم2-5: خريطة اهم الشركاء التجاريين الرئيسيين للاتحاد الاوروبي .

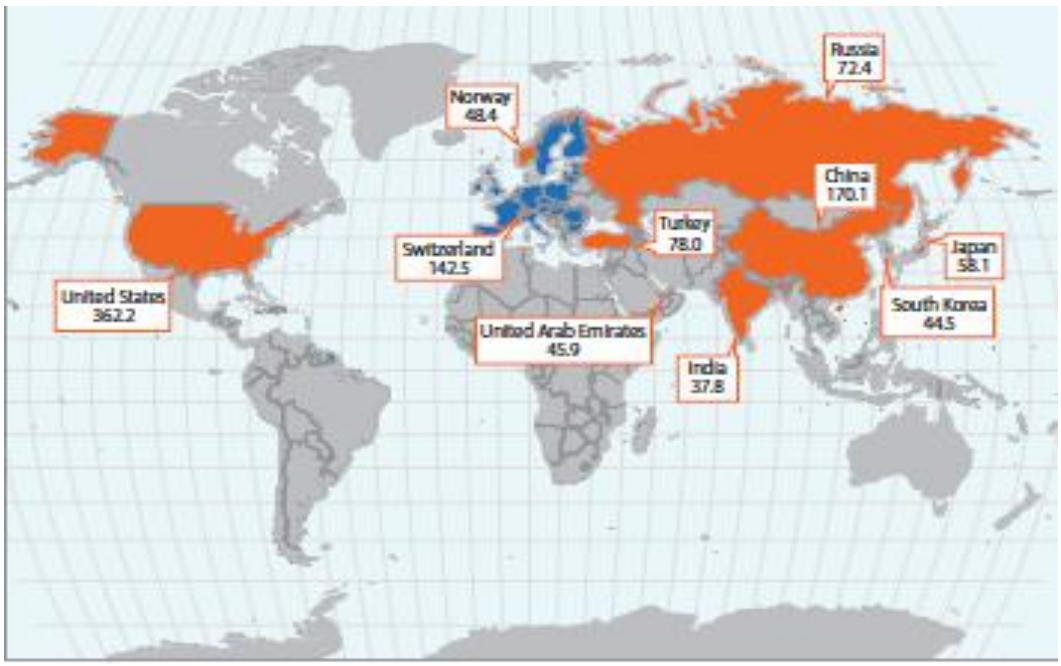

LA Source: Globalisation patterns in EU tarde and inversement 2017 P73

ومن خلال الجدول التالي رقم(2-3) نلاحظ وفي الواقع الشريك الوحيد الذي لم يكن موجودا مقارنة مع قائمة صادرات الاتحاد الأوروبي الإمارات العربية المتحدة في حين كانت البرازيل من بين أكبر 10 أسواق واردات الشركاء (لم يكن من بين أسواق التصدير الرئيسية).

والتحليل الأقرب يكشف أن الصين كانت الشريك الرئيسي للاتحاد الأوروبي للسلع المستوردة في عام 2016 ويليه سويسرا في حين تبادلت روسيا وتركيا مواقف مقارنة مع الوضع بالنسبة لصادرات الاتحاد، وما تبقى من ترتيب للسلع المستوردة إلى الاتحاد الأوروبي كانت كل من اليابان والنرويج وكوريا الجنوبية والهند والبرازيل.

جدول رقم2-3: يوضح أهم الشركاء الرئيسين التجاريين للاتحاد الأوروبي

أهم الشركاء التجاريين	الصادرات	الواردات
الو.أ.م	362.2	247.6
روسيا	72.4	118.8
الصين	170.1	344.7
جنوب كوريا	44.5	41.4
اليابان	58.1	66.5
تركيا	78.0	66.7
الهند	37.8	39.3
النرويج	48.4	62.9
الإمارات العربية المتحدة	45.9	/
نيوزيلاندا	142.5	121.6
البرازيل	/	29.4

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على خريطة

يوضح الشكل (2-6) في عام 2016 كانت الصين المصدر لأكثر من خمس البضائع المستوردة من الاتحاد الأوروبي وبين التحليل عام 2002 أكثر من الربع 28.0% من تصدير السلع الأوروبية كانت متجهة إلىالو.م.أوانخفضت إلى ما يقل عن الخمس 20.8%بحلول عام 2016 على الرغم من أن الو.م.أ لا تزال سوق التصدير الرئيسي للاتحاد الأوربي للبضائع خلال الفترة نفسها، وانتقلت الصين كونها رابع أكبر صادرات الاتحاد الأوروبي لتصبح ثاني أكبر صادرات.

إلى جانب الإستراد ذات حصة واردات الاتحاد الاوروبي بالنسبة للصين من 9.6% عام 2002 إلى 20.2% بحلول عام 2016، وحلول 2005 تجاوزت للصين الو.م.أ باعتبارها المصدر الرئيسي للاتحاد

الأوروبي للواردات وفي عام 2016 قدرت بـ 39.2%أعلى من قيمة واردات الو.م.أ كما يبين الشكل التالي دوائر نسبية واردات.

شكل رقم2–6:الدول المصدرة السلع للاتحاد الاوروبي 2002–2016

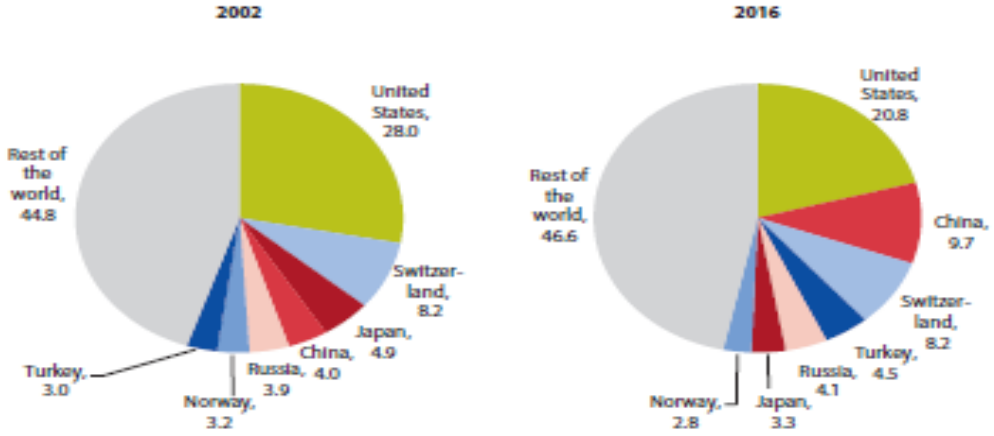

Source: Globalisation ،patterns in EU tarde and inversement 2017، p 75.

يبين الشكل(2–7) أن الاتحاد الأوروبي يدير عجزا تجاريا للسلع مع الصين بقيمة (175 مليار يورو) في عام 2016 كان هبوط طفيفا من ذروة (180 مليار يورو) وفي العام السابق كان لديها عجز تجاري كبير مع روسيا (46 مليار يورو) والعجز الأصغر مع النرويج (15 مليار يورو) واليابان (8 مليار يورو) وعلى التقيض من ذلك سجلت فوائض مع و.م.أ(115مليار يورو) والإمارات العربية المتحدة (37 مليار يورو) سويسرا و(21 مليار يورو) وتركيا(11 مليار يورو)، وتظهر هذه الأرقام أن تجارة الاتحاد في السلع ترتكز نسبيا مع شركاؤها الرئيسيون في السنوات الأخيرة مع تحول في العلاقات التجارية الثنائية نحو الاقتصاديات الناشئة أدى إلى ترتيب العلاقات التجارية للاتحاد الأوروبي والتدفقات التجارية مع الشركاء إلى التقلدين بوتيرة أبدأ بكثير، فعلى جانب التصدير كان النمو أسرع بالنسبة للتجارة في الاتحاد الأوروبي ففي الصين التي نمت خمس أضعاف تقريبا بيت عامي 2002–2016 بينما قيمة الصادرات إلى الأرجنتين والإمارات العربية المتحدة ومصر أكثر من ثلاث مرات في المقابل نمت واردات من الصين نسبة 28.1% في حين زادت الواردات من الإمارات المتحدة والمكسيك أكثر من ثلاثة أضعاف، كما هناك زيادة ملحوظة مع مجموعة من الاقتصادات الناشئة الأخرى تركيا والمغرب والهند.

شكل رقم 2–7: الدول المستوردة للسلع من الاتحاد الاوروبي 2002–2016

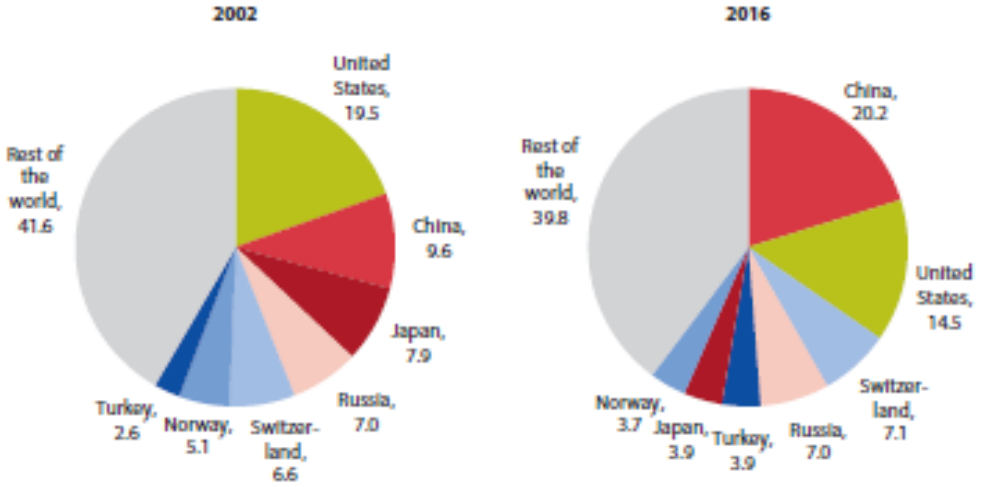

LA Source: Globalisation ،patterns in EU tarde and inversement 2017، p 75.

المطلب الثالث: التجارة البينية داخل الاتحاد الاوروبي

تركز التجارة الأوروبية البينية على المبادلات التجارية بين الدول الاعضاء ومن اهم مبادلات نوضحها فيما يلي:

الفرع الأول:التجارة داخل الاتحاد الأوروبي في البضائع من قبل الدول الأعضاء.

هناك تباين واسع في قيمة تجارة التصدير في السلع لدولة العضو من الشركاء في الاتحاد الاوروبي كما يمكن أن نرى في الشكل التالي أن في 2016 تراوحت قيمة التجارة في تصدير البضائع داخل الاتحاد من أكثر من 700مليار يورو في المانيا أي 22.7 % من إجمالي الصادرات داخل الاتحاد الاوروبي ، وكانت هناك تسع دول أعضاء (بلجيكا ، جمهورية التشيك ، فرنسا ،ألمانيا ، ايطاليا ، هولندا ، بولندا ،واسبانيا والمملكة المتحدة قيمة صادرات السلع للشركاء في الاتحاد الاوروبي وكانت أكثر من 100مليار يورو عام 2016 وهو ما يمثل حوالي 80% من القيمة الإجمالية للصادرات داخل الاتحاد الأوربي من البضائع .

شكل رقم 2-8: صادرات السلع إلى الدول الاعضاء الأخرة2017

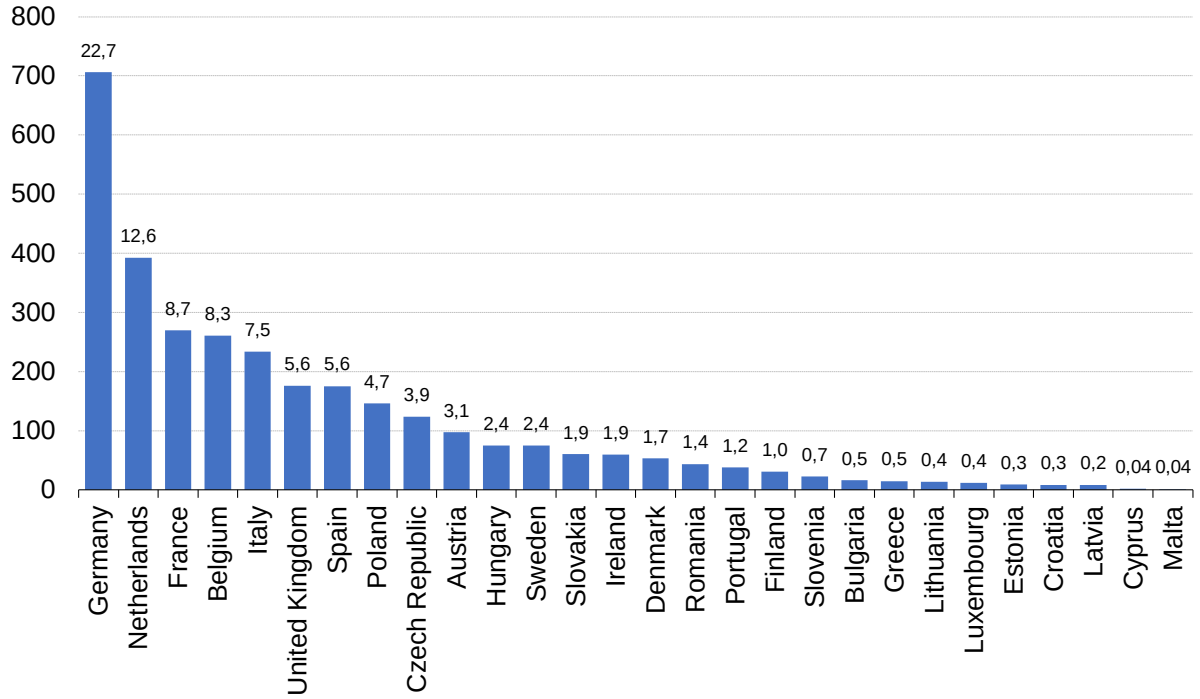

Source : http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods#Intra-EU_trade_in_goods_by_Member_State، 2017 ، 29/4/2018

ويبين الجدول التالي (2-4)أن ستة دول أعضاء (قبرص وسلوفاكيا وبلغاريا و بولندا و لاتفيا ورومانيا)أن قيمة الصادرات من السلع إلى الشركاء في الاتحاد الأوروبي قد أرتفع أكثر من 10% سنويا بين عامي 2002-2016 وستة أعضاء أخرى (يتوانيا ،جمهورية التشيك ،اثوانيا ،سلوفينيا ، المجر ،كرواتيا) ،كان متوسط النمو السنوي بين 5% و10% في البلدان المتبقية كان متوسط النمو أقل من 5%.

جدول رقم 2-4:صادرات السلع إلى الدول الأعضاء الأخرى،2016،2009،2002 (مليار يورو).

متوسط معدل النمو السنوي % 2016-2002	2016	2009	2002	
3	260	201	173	بلجيكا
10.8	18	8	4	بلغاريا
9.4	123	69	35	جمهورية التشيك
1.6	53	46	42	الدنمارك
3.9	706	503	415	ألمانيا

متوسط معدل النمو السنوي % 2016–2002	2016	2009	2002	
8	9	5	3	استونيا
-0.3	59	51	62	إيرلندا
4.1	175	114	100	إسبانيا
1.2	270	218	229	فرنسا
6.4	8	5	3	كرواتيا
2.5	233	170	166	إيطاليا
12.2	1	1	0	قبرص
10.5	8	4	2	لا تفيا
9.5	14	8	4	ليتوانيا
1.5	12	13	10	لوكسمبورغ
6.5	75	48	31	اليونان
1.1	1	1	1	مالطا
4.6	392	277	208	هولندا
3.1	97	72	63	النمسا
10.6	146	78	35	بولندا
3.8	38	24	22	البرتغال
10.3	43	22	11	رومانيا
7.2	22	14	8	سلوفينيا
11.1	60	35	14	سلوفاكيا
0.3	31	25	29	فنلندا
2.8	75	55	51	السويد
-0.3	175	140	182	المملكة المتحدة

Source: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods#Intra-EU_trade_in_goods_by_Member_State، 2017 ، 29/4/2018

ويبن الشكل (2-9) انه كما هو الحال بالنسبة لحجم تدفقات الصادرات للتجارة في البضائع ، كان هناك أيضا اختلاف كبير بين الدول الأعضاء في رصيد هدين التدفقات هناك17 دولة عضو تؤثر سلبيا على قيمة السلع الاتحاد الاوروبي وخدماته ، هناك كل من الاقتصاديات الكبيرة والصغيرة داخل الاتحاد الاوروبي مع الموازين التجارية السلبية في السلع ودلك عام 2006 وسجلت أكبر تجارة سلبية داخل الاتحاد في أرصدة السلع المملكة المتحدة 115 مليار أورو وفرنسا 88 مليار أورو من بين دول الأعضاء الاثني عشر ذات التجارة الايجابية داخل الاتحاد الأوروبي في أرصدة السلع ،وكان أكبرها بالنسبة لهولندا بقيمة 117مليار يورو .

شكل رقم2-9: التجارة داخل الاتحاد الأوروبي في ميزان السلع لبعض الدول الاعضاء المختارة 2017

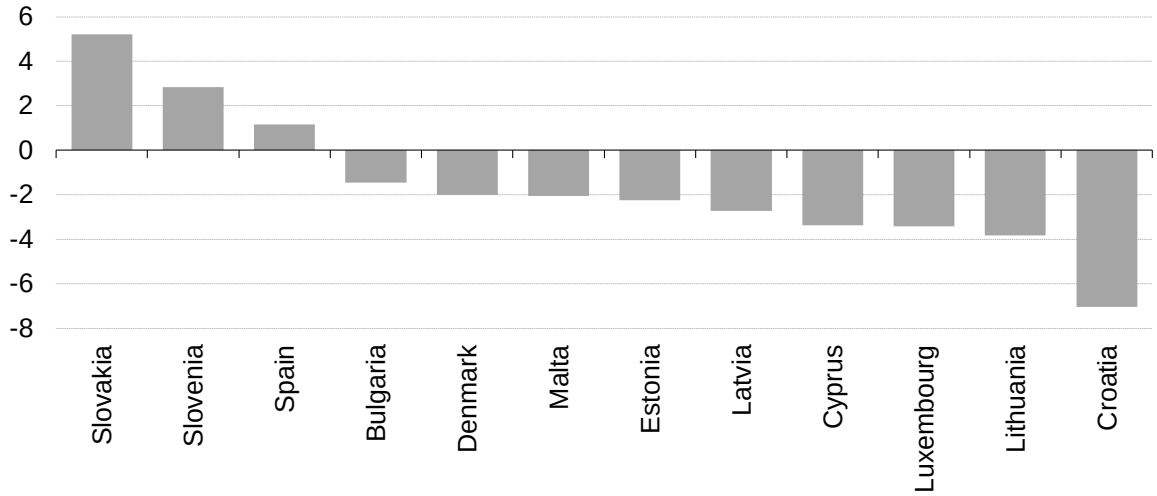

Source : http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods#Intra-EU_trade_in_goods_by_Member_State، 2017 ، 29/4/2018

يبين الشكل (2-10)القيمة المعدلة موسميا للصادرات الإجمالية الشهرية للسلع للدول الاتحاد الأوروبي الي دول أعضاء اخرى في 2002 كان 9101مليار يورو و2003 9281مليار يورو كان مستوى صادرات السلع مستقر الي حد ماثليها فترة من الزيادة السريعة بين عامي 2004-2008،وفي الفترة من جويلية 2008 إلى ماي 2009 كان هناك انخفاض حاد في قيمة صادات البضائع ثم بدأت قيمة الصادرات للسلع في الزيادة في أوت 2011 تجاوزت المستوى الذي شاهدناه قبل الانخفاض ، واستمرت في الزيادة حتى الآن.

شكل رقم2-10: تطور الصادرات داخل الاتحاد الاوروبي-28، تصدير البضائع من يناير 2002

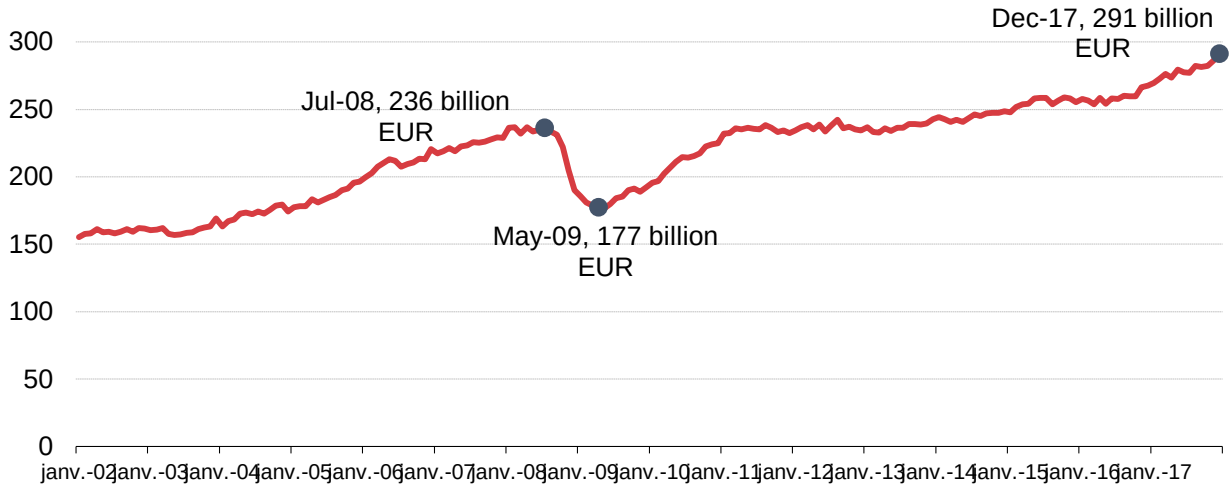

Source: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods#Intra-EU_trade_in_goods_by_Member_State، 2017 ، 29/4/2018

الفرع الثاني:قيمة الصادراتوالواردات الاتحاد الاوروبي بين دول الأعضاء

يبين الشكل(2-11)السابق انه استمر النمو في عام 2003 على الرغم من أن هدا كان متبوع بنبط متناوب للارتفاع والانخفاض قيمة الصادات الاتحاد الاوروبي بمبلغ 745 مليار يورو بحلول 2016 ، ومن بداية عام 2008 توسعت قيمة الصادرات للاتحاد الاوروبي من البضائع بمقدار 28 بوتيرة أسرع وقيمة وارداته ، وقد أدى هدا حدوث تغير كبير في الميزان التجاري للاتحاد الاوروبي لعام 2012 حيث كان يعاني من عجز تجاري بالنسبة للسلع من 276 مليار يورو عام 2008 وتم عكسه بحلول عام 2013 ،

شكل رقم 2-11: التجارة خارج الاتحاد الاوروبي في السلع، الاتحادالاوروبي-28،2002-2016.

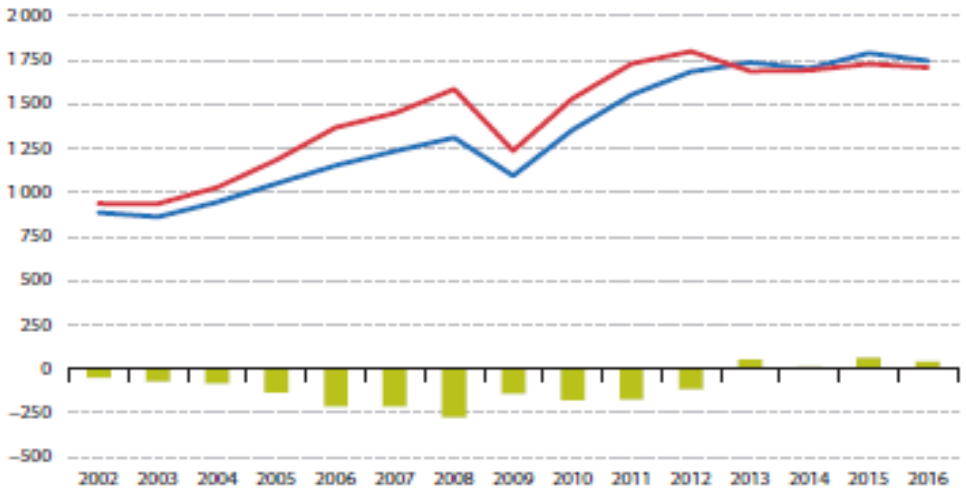

Source : Globalisation ،patterns in EU tarde and inversement 2017،p62.

يوضح الشكل (2- 12) السابق أن المعدل العام للتغير في قيمة الواردات والصادرات بين عامي 2002- 2016 نلاحظ أن هده الإحصائيات ترتبط بتدفقات التجارة الإجمالية وبعبارة أخرى (التجارة داخل الاتحاد الاوروبي وخارجه) ، نلاحظ ان تلك دول الاعضاء تتميز بمعدلات أعلى من نمو الصادرات (بالمقارنة مع معدل نمو الواردات) في حين أن تلك الدول الاعضاء منخفضة نسبيا أي ارتفاع معدلات نمو الواردات الاستنشاء الوحيد هو مالطا والتي قد تكون على الأقل يمكن تفسرها جزئيا من خلال عملية التكامل في كل من الأسواق العالمية وعلى وجه الخصوص في السوق الأوروبية الموحدة وهدا سبب الإصلاحات التي أدت إلى التحول من النماذج الاقتصادية المخططة مركزيا إلى النماذج الاقتصادية القائمة على السوق.

شكل رقم 2-12: التغيير الكلي لقيمة التجارة في الصادرات من السلع ، 2002–2016.

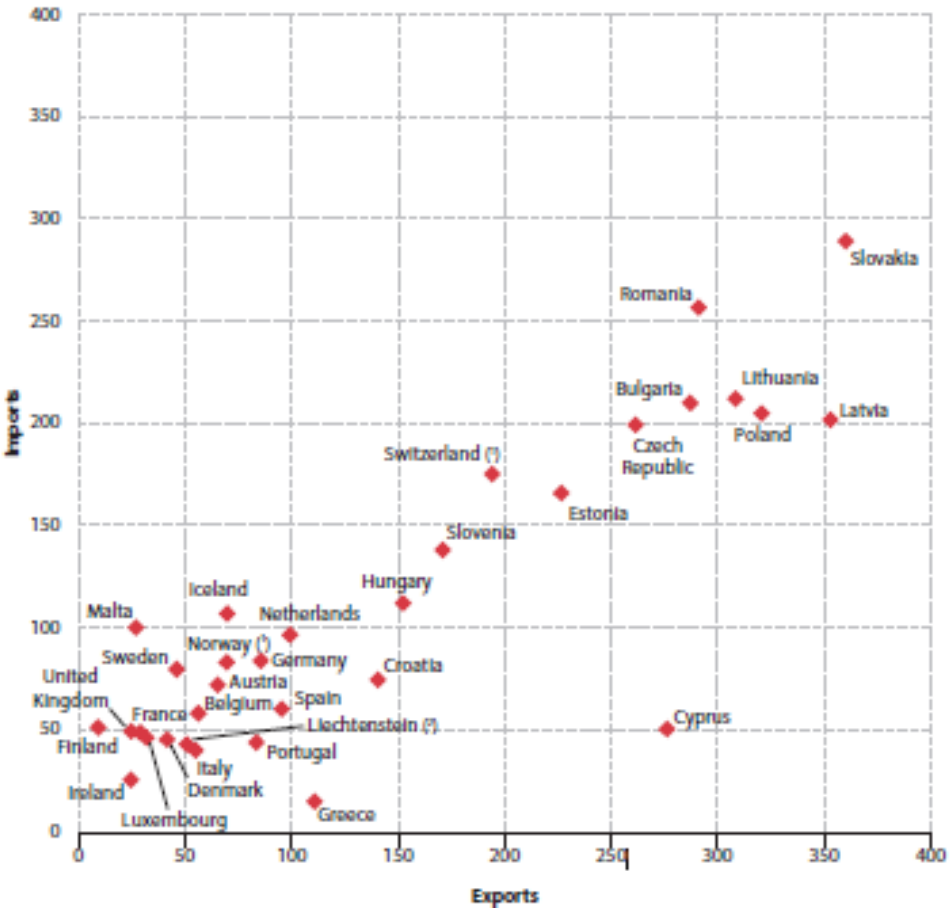

Source : Globalisation ،patterns in EU tarde and inversement 2017،p63.

يبين الشكل(2-13) انه تم تسجيل إجمالي التجارة عامي 2002–2016 في هولندا و ألمانيا وسجلت سلوفاكيا أعلى نمو في قيمتها من السلع المصدرة (بزيادة قدرها360)%تليها عن قرب لاتفيا 353% في حين أن بولندا ولتوانيا أيضا ، وسجلت سلوفاكيا ايضا أعلى معدل نمو سنوي للسلع المستوردة حيث ارتفعت قيمتها

بنسبة 289%خلال نفس الفترة وكانت أعلى معدلات النمو سنوي للسلع المستوردة مسجلة في رومانيا (257%)ويتوانيا(212%)وعلى النقيض من دلك فإن ادنى نمو في قيمة السلع المستوردة في اليونان 15% وايرلندا25%.

شكل رقم 2-13: الميزان التجاري للسلع ، داخل الاتحاد الاوروبي،2002و 2016.

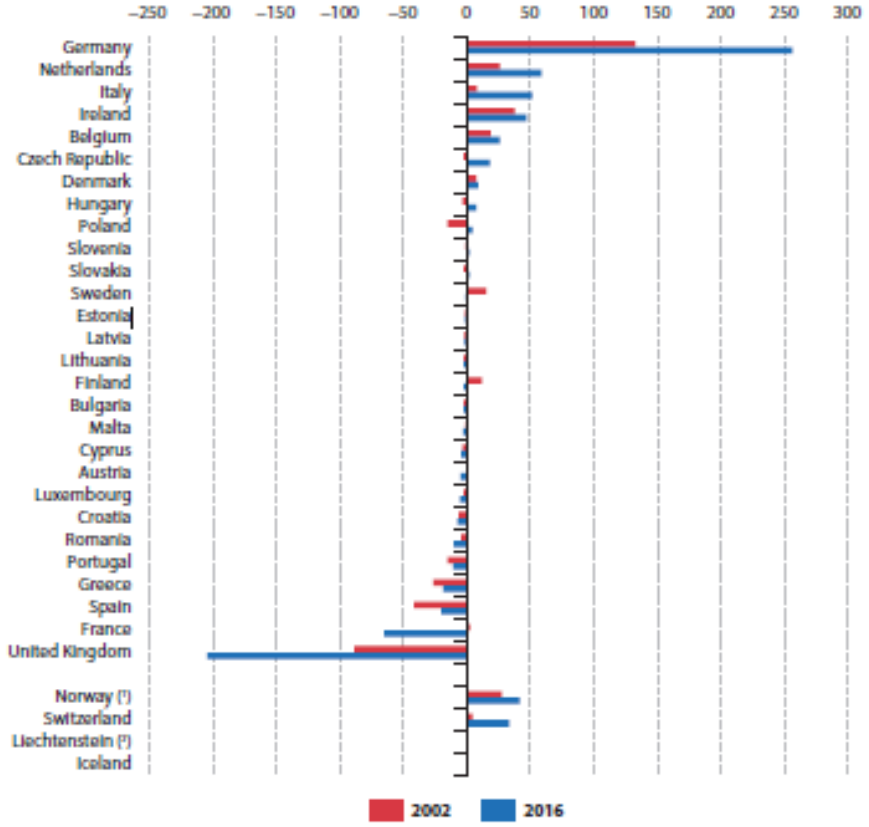

Source: Globalisation ،patterns in EU tarde and inversement 2017،p64.

الفرع الثالث:ميزان التجاري للاتحاد الاوروبي:

نظر للاختلافات الكبيرة في الارصدة التجارية يصعب مقارنة البلدان ذات الارصدة التجارية الصغيرة بغيرها

الجدول رقم(2-5):التجارة في ميزان التجاري السلع مع الدول الأعضاء الأخرى، 2002- 2016 (مليار يورو)

جدول رقم 2-5:التجارة في ميزان التجاري السلع مع الدول الأعضاء الأخرى، 2002- 2016 (مليار يورو)

	2002	2009	2016
بلجيكا	19745	22312	46558
بلغاريا	-1087	-2490	-1448
جمهورية التشيك	3906	10104	20572
الدنمارك	2699	3920	-1997
ألمانيا	73382	73457	73424
استونيا	-524	-1333	-2238
إيرلندا	24458	21433	11322
إسبانيا	-21230	-17110	1163
فرنسا	-10190	-63130	-87765
كرواتيا	-4718	-4996	-7042
إيطاليا	824	-1912	10076
قبرص	-1987	-3470	-3381
لا تفيا	-1438	-1574	-2716
ليتوانيا	-689	-165	-3819
لوكسمبورغ	-1601	390	-3408
اليونان	5138	9286	9054
مالطا	-891	-1588	-2052

	2002	2009	2016
هولندا	79809	120833	177305
النمسا	-3979	-8912	-14123
بولندا	-5363	344	17029
البرتغال	-11617	-16479	-10064
رومانيا	-2011	-6845	-8871
سلوفينيا	-914	43	2841
سلوفاكيا	907	4770	5201
فنلندا	293921	-3303	-9495
السويد	190	-3595	-16033
المملكة المتحدة	-38549	-44078	114995

Source : http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods#Intra-EU_trade_in_goods_by_Member_State، 2017 ، 29/4/2018

يبين الجدول (2-5) الميزان التجاري في السنوات 2002-2009-2016 وخلال هذه الفترة ان معظم دول الاعضاء كانت مستوردة صافية للسلع (اثنى عشر بلد من بينها على سبيل المثال فرنسا و المملكة المتحدة) او مصدرة صافية للسلع (سبعة دول التي من بينها على سبيل المثال ألمانيا و جمهورية التشيك) غير ان مدى

الرصيد الايجابي أو السلبي قد تغير بالنسبة للعديد من الدول الاعضاء على سبيل المثال، لا تزال فرنسا مستوردا صافيا لسلع من الدول الاعضاء والجمهورية التشيكية مصدرا صافيا من البضائع ولكن لديها توازن إيجابي ، وفي عامي 2002-2016 أصبحت بعض الدول الاعضاء مستوردا صافيا لسلع على سبيل المثال فنلندا انتقل ميزان تجارتها من 4 مليار يورو في عام 2002 إلى 9 مليار يورو في عام 2016 وعلى العكس هناك دول اعضاء اخرى خلال نفس الفترة تغيرت من كونها مستوردتا صافية للسلع لمصدري البضائع الصافية على سبيل المثال بونلدا تغير عجزها التجاري من 5 مليار يورو عام 2002 إلى فائض قيمته 17 مليار يورو في عام 2016 ، ولمقارنة قيمة الواردات مع الصادرات يجب النظر في نسبة صادرات السلع مقسومة على واردات السلع بالنسبة

لهذه الدول فالبلدان التي تقل قيمتها عن 100% هي مستوردة صافي للسلع في حين ان تلك الدول التي تزيد قيمتها عن 100% هي المصدرة الصافية .

يبين الجدول (2-6) أن التالي ألمانيا تحتل المرتبة الثامنة على غرار دول مثل بولندا وسلوفاكيا التي لديها فائض تجاري أقل بكثير وتحتل المرتبة 24و25 على غرار الدول الاعضاء الاخرى التي تعاني من عجز تجاري أقل بكثير مثل كرواتيا ولاتفيا.

جدول رقم2-6: الصادرات داخل الاتحاد الأوروبي مقسومة على الواردات داخل الاتحاد الأوروبي، 2002-2016(×100)

	2002	2009	2016
بلجيكا	113	112	112
بلغاريا	78	75	92
جمهورية التشيك	113	117	120
الدنمارك	107	109	96
ألمانيا	122	117	112
استونيا	85	77	80
إيرلندا	166	173	124
إسبانيا	82	87	101
فرنسا	96	78	75
كرواتيا	42	48	54
إيطاليا	100	99	105
قبرص	12	15	28
لاتفيا	57	70	74
ليتوانيا	85	98	78
لوكسمبورغ	86	103	78

	2002	2009	2016
اليونان	120	124	114
مالطا	53	34	37
هولندا	162	177	182
النمسا	94	89	87
بولندا	87	100	113
البرتغال	66	59	79
رومانيا	84	76	83
سلوفينيا	90	100	115
سلزفاكيا	107	116	110
فنلندا	116	88	76
السويد	100	94	82
المملكة المتحدة	83	76	60

Source : http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods#Intra-EU_trade_in_goods_by_Member_State، 2017 ، 29/4/2018

الفرع الرابع: الشركاء التجاريين

يمكننا دراسة العلاقة التجارية بين دول الاعضاء مع الشركاء من خارج الاتحاد لتفسير التوازن التجاري في السلع في الاتحاد الاوربي.

جدول رقم2-7: إجمالي الصادرات مقسومًا على إجمالي الواردات داخل الاتحاد الاوروبي 2002-2016

	2002	2009	2016
بلجيكا	98	86	81
بلغاريا	64	60	92
جمهورية التشيك	47	73	89
الدنمارك	136	122	149

	2002	2009	2016
ألمانيا	133	128	155
استوانيا	42	139	126
إيرلندا	174	208	233
إسبانيا	62	62	81
فرنسا	112	106	115
كرواتيا	55	52	94
إيطاليا	107	97	127
قبرص	11	19	58
لاتفيا	56	104	132
ليتوانيا	49	78	124
لوكسمبورغ	56	37	55
اليونان	38	68	90
مالطا	127	153	65
هولندا	48	50	51
النمسا	128	121	129
بولندا	46	67	75
البرتغال	60	71	91
رومانيا	63	71	93
سلوفينيا	114	92	91
سلوفاكيا	32	55	75
فنلندا	170	131	144
السويد	174	141	140
المملكة المتحدة	69	61	68

Source : http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods#Intra-EU_trade_in_goods_by_Member_State، 2017 ، 29/4/2018

يبين الجدول السابق (2-7) نسبة صادرات البضائع مقسومة على واردات السلع منه قبل دول الاعضاء في التجارة مع الشركاء التجاريين من خارج الاتحاد الاوروبي للسنوات 2002-2009-2016 تبين أن النسبة الأعلى في ايرلندا (233%) والأدنى في هولندا (51%) .

ونرى في الجدولين السابقين أن ألمانيا و إيرلندا وايطاليا أقل من 100%(العجز التجاري) في بلغاريا واليونان وكرواتيا وقبرص ، ولوكسمبورغ و مالطا والبرتغال و رومانيا و المملكة المتحدة قيمة أعلى من 100% (الفوائض التجارية) في كلا الجدولين تنقسم الدول الست عشر الباقية بالتساوي بين وجود فوائض داخل الاتحاد الاوروبي وعجز خارجه ونلاحظ عند مقارنة نسب هولندا في الجدولين (7و8) حيث أن الصادرات السابقة في السنوات الاخيرة إلى شركاء الاتحاد الاوروبي حوالي نصف قيمة الواردات تتأثر هذه القيم بشبه النقل العابر مع كون هولندا نقطة دخول متكررة للسلع التي تدخل الاتحاد الاوروبي.

جدول رقم2–8:التوازن الواردات والصادرات بين دول الأعضاء للاتحاد الاوروبي ، 2002–2016 ، (100×)

	2002	2009	2016
بلجيكا	109	105	107
بلغاريا	72	69	92
جمهورية التشيك	95	108	114
الدنمارك	114	113	111
ألمانيا	126	121	126
استونيا	72	89	88
إيرلندا	168	185	161
إسبانيا	76	78	93
فرنسا	101	86	88
كرواتيا	46	49	63
إيطاليا	103	98	114
قبرص	12	16	38
لاتفيا	56	79	85
ليتوانيا	70	90	92
لوكسمبورغ	81	84	73
اليونان	91	107	109
مالطا	77	64	49
هولندا	111	112	113
النمسا	100	96	96
بولندا	74	91	103
البرتغال	65	62	82

	2002	2009	2016
رومانيا	78	75	85
سلوفينيا	95	98	108
سلوفاكيا	87	101	103
فنلندا	132	103	95
السويد	122	109	99
المملكة المتحدة	77	68	64

Source : http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods#Intra-EU_trade_in_goods_by_Member_State، 2017 ، 29/4/2018

يوضح الجدول السابق(2-8) التوازن العالي بين واردات وصادرات هولندا من السلع إلى دول أعضاء في الاتحاد الاوربي والدول غير الاعضاء وهي واحدة من 19 دولة مع اجمالي الصادرات والواردات بين 85% و115% حيث كانت النسب في كل من ايرلندا 61% وألمانيا 126% بينما قبرص 38% أما عن مالطا 49% واليونان 58% كرواتيا 63% المملكة المتحدة 64% لوكسمبورغ 73% والبرتغال 82% لدينا نسب أقل من 85%.

شكل رقم2-14: شركاء كل دولة عضو في الصادرات داخل الاتحاد الاوروبي من السلع2016.

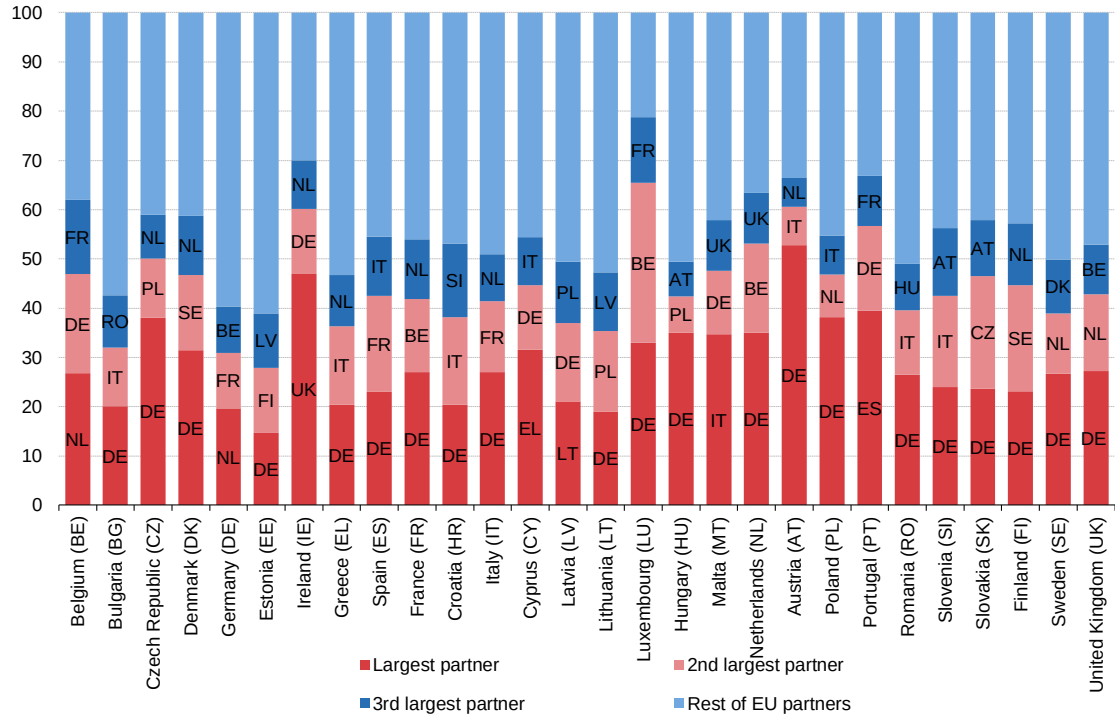

Source : http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods#Intra-EU_trade_in_goods_by_Member_State، 2017 ، 29/4/2018

يبين الشكل (2-14) أن 19 دولة عضو لديها ثلاثة شركاء داخل الاتحاد الاوروبي يمثلون أغلبية (أكثر من50%) من صادراتهم في الاتحاد الاوروبي، اما بنسبة إلى 8 شركاء فإن حصة أكبر ثلاثة شركاء تصدير داخل الاتحاد الاوروبي تتراوح بين 40% و50% فقط بالنسبة لأستونيا النسبة أكل بقليل من 40% وكثير ما يكون الشركاء الثلاثة من البلدان الكبيرة ولكن في اغلب الاحيان تكون البلدان في موقع جغرافي قريب.

كانت في جميع الدول الاعضاء ألمانيا من أفضل ثلاث شركاء وهولندا الشريك الاعلى ثلاثة من بين 13 دولة، جميع الدول لديها جارة واحدة في الاتحاد الاوروبي بين أكبر ثلاثة شركاء.

بين عامي 2002و 2016 انخفضت نسبة التجارة مع الشركاء الاتحاد من 68% إلى 64% شهدت دولتان من دو الأعضاء انخفاضا في هذه النسبة من 10 نقاط مئوية مع أكبر انخفاض لإيرلندا (16 نقطة) تليها المملكة المتحدة (14 نقطة) في 14 دولة عضوا انخفضت النسبة بين 5 و10 قطع وفي 9دول اعضاء انخفضت أقل من 5 قطع.

في بلغاريا (زيادة 4 نقاط) ورومانيا والسويد (زيادة 1) كان هناك زيادات متواضعة في نسب التجارة مع شركاء الاتحاد الأوروبي.

الفرع الخامس:الهيكل السلعي للتبادل الأوروبي البيني.

ونلاحظ من خلال الجدول أن صادرات مجموع المنتجات في تزايد مستمر في الفترة 2003 – 2009 – 2015 وأكبر نسبة للصادرات من المجموع الإجمالي كانت الآلات ومعدات النقل في سنة 2003 كانت (776 مليار يورو) ثم ارتفعت نسبة طفيفة في سنة 2009 (784 مليار يورو) وهذا نظرا للظروف الاقتصادية آنذاك بسبب الأزمة الاقتصادية وآثارها على اقتصاديات الدول وأزمة منطقة اليورو التي مست بالضبط دول أعضاء الاتحاد الأوروبي أما في سنة 2015 (119 مليار يورو) كانت الزيادة معتبرة وتليها السلع المصنعة في 2003 كانت (535 مليار يورو) وفي سنة 2009 (600 مليار يورو) وزادت بمقدار كبير (825 مليار يورو) ونفس الشيء بالنسبة لمواد التشحيم والمواد ذات الصلة والوقود.

أما بالنسبة للسلع والمعاملات لا تصنف في مكان من التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC) فكان مجموع الصادرات منخفض جدا مقارنة بمجموع الصادرات الأخرى ففي عام 2003 كانت (40 مليار يورو) ثم انخفضت في عام 2009 إلى (30 مليار يورو) ثم عادت لترتفع إلى (33 مليار يورو) .

الفرع السادس: تركز التجارة الأوروبية البينية على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن أعلى نسبة صادرات كانت من السلع المصنعة خلال أعوام 2003 و2009 و2015 ثم تليها المواد الأولية وأخيرا النسبة الضعيفة أو المنعدمة في السلع التصنيف الموحدبالنسبة للاتحاد الأوربي كانت نسبة السلع المصنعة في 2003 ب84% وقلت هده النسبة في 2009 ب81% وبقت مستقرة إلى 2015 كما نلاحظ أعلى نسبة كانت في مالطا ب95% وتليها سلوفانيا ب93% ولكسمبورغ ب 91% بالنسبة للسلع المصنعة في الفترة 2003 وبالنسبة لسنة 2009 كانت لكسمبورغ ب92% هي اعلي نسبة وتليها كل من دانمارك وسلوفاكيا ب89% وجمهورية التشيك و ألمانيا ب 88% ، أما بالنسبة لسنة 2015 كانت أعلى نسبة سلوفاكيا ب91% وجمهورية التشيك ب89% وألمانيا ولكسمبورغ ب88% وايرلندا ب87% أما بالنسبة للمواد الأولية كانت لقبرص ب43% وتليها لوتفيا ب38% ولتوانيا ب37% لسنة 2013 أما في سنة 2009 كانت نسبة عالية لليونان ب47%،وليتوانيا ب44%وقبرص 41%أما في سنة 2015 كانت يونان ب54% وقبرص 45%و39% في كل من ليتونيا ولكسمبورغ ،أما بالنسبة للسلع)(n.e.s فكانت في جميع دول الأعضاء بين 0% إلى 3%في سنوات 2003-2009-2015 وهناك زيادة معتبرة في سنة 2009 المملكة المتحدة 10%.

جدول رقم 2-9: الصادرات من السلع حسب نوع المنتج (2003-2009-2015)

فئة التصنيف الموحد للتجارة الدولية	أسهم الصادرات من المجموع %			الصادرات بمليار يورو		
	2003	2009	2015	2003	2009	2015
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	9	10	10	169	230	315
مواد أولية	3	3	3	56	69	102
الوقود و مواد التشحيم والمواد ذات الصلة	4	6	6	81	132	178
الكيماويات و المنتجات ذات الصلة	14	17	16	269	368	497
غيرها من السلع المصنعة	28	27	27	535	600	825
الآلات و معدات النقل	40	35	36	776	784	1119
السلع والمعاملات وغيرها المصنفة في مكان آخر في SITC	2	1	1	40	30	33
المجموع – جميع المنتجات	100	100	100	1927	2214	3070

Source: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods#Intra-EU_trade_in_goods_by_Member_State، 2017 ، 29/4/2018

المبحث الثالث: مقومات التجارة البينية الأوروبية وتداعيات خروج بريطانيا

تمتع التجارة الاوروبية البينية بالعديد من مقومات التي ساهمت في تطور وازدهار الاتحاد الاوروبي وجعلت منه قوة اقتصادية عالمية وعلى الرغم من وجود مقومات التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك العديد من معوقات التي تؤثر على واقع الاتحاد الاوروبي، وخروج بريطانيا من اتحاد الاوروبي كان له أثركبير على الاتحاد الاوروبي وخاصة على التجارة البنية.

المطلب الأول: مقومات الاتحاد الاوروبي

ومن خلال الدراسة التحليلية لتجربة الأوروبية تم استنتاج المقومات التالية:

- نشا الاتحاد الاوروبي على أساس اعتبارات سياسية والتي جاءت في رؤية مؤسسي الوحدة الاوروبية أن التكامل الاقتصادي بين فرنسا وألمانيا ممكن عن طريق تحفيز وتحرير التبادل التجاري والاستثمار بينهما مما يشكل الدعامة لبناء مصالح اقتصادية مشتركة وإبطال الحروب.
- يتمتع الاتحاد الأوروبي بالعديد من المعالم التي تجعل منه ذادورا مؤثر في علاقاته الدولية المتمثلة في السكان والمساحة والموارد الطبيعة، حيث يقدر عدد سكان في سنة 2017 (511.8 مليون نسمة) وهذا ما يوفر سوق استهلاكية ذات قدرة شرائية عالية ،وحيث تبلغ مساحته 3.9 ملون كم^2 مما يوفر وجود ظروف مناخية متنوعة تساعد على تنوع المحاصيل والثروات الطبيعية مما جعل الاتحاد يحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الو.م.أ ، كما يساهم موقع العديد من دول الاتحاد على وجهات بحرية مهمة وهذا ما يودي الى سهولة مجال التجارة والنقل والسياحة
- الاتحاد الاوروبي هو شبه الكتلة التجارية الكاملة الموحدة و الاتحاد الاوروبي و الو.م.أ يمثلان معا 33% من التجارة العالمية في السلع و 42 % من التجارة العالمية في الخدمات وكلاهما يعتمد على الآخر في السوق الاقتصادية.
- يعتبر الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الرئيسي للبلدان العربية (السعودية –الامارات–الجزائر) وتعتبر في المرتبة الرابعة كمصدر للاتحاد الاوروبي بعد الصين وروسيا و الو.م.أ وهذا بسبب توفر المواد الأولية وانخفاض اجور اليد العاملة يساعد على تطوير العلاقات التجارية.
- على الرغم من المصاعب الاقتصادية مرحلة من التحولات الكبيرة على الصعيد التكاملي فالمجتمعات الاقتصادية شكلت اتحاد أوربيا راقيا له سوق مشتركة واتحاد اقتصادي مشترك وعجلة واحدةوسياسة خارجيةوامنية مشتركة.

- التجارة البينية هي قاطرة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي وسيلة لتعزيز التكامل بين دول الاعضاء وخارجها.
- كانت الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي تتاجر في السلع مع دول الاعضاء الاخرى اكثر من الدول الاخرى خارج الاتحاد الاوروبي و عناك تباين كبير في قيمة تجارة السلع من قبل دول الاعضاء مع شركاء داخل الاتحاد الاوروبي.
- تتسم اقتصاديات بلدان الاتحاد الاوروبي بطابع متماثل ومكمل لبعضها البعض خاصة دول اوروبا الغربية وهذه السمة تعزز الجاذبية المتبادلة وتخلق الحوافز لتبادل التجارة والتجارة البينية.
- إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية بين دول الاتحاد إضافة الى سهولة مرور السلع والخدمات ورؤوس الأموالوللعمالة مما عزز انتعاش التجارة ما بين الدول الأعضاء.
- تعميق التخصص و تقسيم افضل للعمل بين دول الاتحاد ،اذ يلاحظ ان التخصص ارتفع في بعض الدول الاعضاء فقد انتقلت الدانمارك من القطاعات المنخفضة الانتاجية الى اخرى مرتفعة الانتاجية و عملت النمسا على التخصص في انواع معينة من اطارات السيارات للتصدير على ان تستورد نوعا اخر بينما فضلت بعض المنشئات السويدية ببناء مصانع في البرتغال لتصدير الى الدول الاسكندنافية ومن العوامل التي ساهمت هي الاخرى في زيادة نسبة للتجارة البينية نجد انشاء العملة الاوروبية الموحدة "اليويو" و تنتج عنها تسهيل لتبادل التجاري بين دول الاتحاد ففتحت ظل العملات المحلية تصعب المقارنة بين اسعار سلعة معينة تباع من عدة دول .
- التوجه التجاري الاقليمي لدول الاتحاد الاوروبي أكبر من توجهها الدولي وهذا التوجه كان له انعكاسات على الدول غير الاعضاء.
- تجربة الاتحاد الاوروبي هي التجربة الرائدة والنموذج على مستوى اقامة التكتلات الاقتصادية العالمية كما هو معروف فان الاتحاد الاوروبي قد نشأ بعدد محدود من الدول عام 1957 ستة دول واخذ في التوسع الى ان أصبح 28 دولة عام 2013.
- يتمثل العامل الرئيسي لقوة الاتحاد الاوروبي في ظاهرة التكتل يعود الفضل فيه الى الاندماج الاقتصادي لهذه الدول مما جعلها تبرز على الساحة العالمية كقطب اقتصادي منافس للأقطابالاخرى.

- ان أكبر انتكاسة عرفها مسار الوحدة الاوروبية تتمثل في عدة تصويت المواطنين البريطانيين بناءا على استفتاء شعبي بتاريخ 23 جوان 2016 على خيار الخروج من الاتحاد الاوروبي الذي شكل صدمة كبرى خاصة بعد بروز اصوات سياسية في كل من فرنسا وهولندا تناديبإجراء استفتاء مماثل.

المطلب الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي وأثارها

تعتبر بريطانيا هي اول دولة تغادر الاتحاد الاوروبي الذي دخلته في 1973 وهي خامس قوة اقتصادية في العالم ويكون لها تأثيرات سياسية واقتصادية ومالية ومن الاحداث الرئيسية وتوقيتات محتملة لخروج بريطانيا وانعكاساتها نوضحها فيما يلي:

الفرع الاول: الاحداث الرئيسية لخروج بريطانيا.

- 2 مارس2017 بريطانيا تفعل المادة 50 من معاهدة لشبونة.
- 29 افريل 2017قمة الاتحاد الاوروبي بدون بريطانيا لمنح المفاوضة الاوروبية تفويضا للتفاوض مع بريطانيا.
- ماي 2017 المفوضية الاوروبية تقوم بنشر المبادئ الارشادية للتفاوض بناءا على التعويض الممنوح لها من قبل قادة الاتحاد الاوروبي.
- جوان 2017 تبدأ المفاوضات.
- 23 افريلو7 ماي2017 انتخابات الرئاسية الفرنسية.
- 24 سبتمبر 2017 الانتخابات البرلمانية الالمانية.
- خريف 2017 اصدار الحكومة البريطانية تشريعها لمغادرة الاتحاد الاوروبي.
- اكتوبر 2018 استكمال المفاوضات.
- بين اكتوبر 2018 ومارس 2019 مجلس العموم البريطاني والمجلس البرلمان الاوربيان يصوتون على الاتفاق الذي سيتم التوصل به الى حل.
- مارس 2019 بريطانيا ستنسحب رسميا من الاتحاد الاوروبي.[1]

الفرع الثاني: انعكاسات خروج بريطانيا.

يعتبر خروج بريطانيا اقوى ضربة تلقها التحاد الأوروبيوالعالم، وخاصة أن القرار البريطاني يأتي في أصعب الظروف التي يمر بها الاتحاد الأوروبي والعالم مما خلف العديد من الانعكاسات ونوضحها في ما يلي

[1]- UNITED KINGDOM SELECTED ISSUES ØŒInternational Monetary Fund, IMF Country Report No 16/169, June 2016, p8.

أولا:انعكاسات خروج بريطانيا على نفسها

- تراجع الجنيه الاسترليني وردود الاسواق العالمية بشكل حاد
- انخفاض الناتج المحلي الاجمالي في بريطانيا على المدى القصير والطويل
- يعاني عمال بريطانيا من مشكلة فرق العملات وشروط اقامة جديدة وتصبح بريطانيا مهددة بعقوبات أوربية صارمة منعا من انفصال دول اخرى وإذا تمت العقوبات ستشهد بريطانيا ظروف اقتصادية صعبة.
- خطر انفصال سكوتلندا على بريطانيا ومن مصلحتها البقاء من الاتحاد الأوروبيلأنه يمول المزارعين الاسكتولنديين مباشرة.

ثانيا:انعكاسات خروج بريطانيا على الاتحاد الاوروبي

- يؤدي خروج بريطانيا الى تغيير ميزان القوى في الاتحاد الاوروبي.
- بريطانيا هي ثالث دولة عضو في الاتحاد الاوروبي من حيث عدد السكان بنسبة 12.76 %من مجموع سكان الاتحاد وهذا يؤثر في مجلس الاتحاد الاوروبي والبرلمان.
- سيخسر الاتحاد الاوروبي خامس أكبر اقتصاد في العالم وثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الاوروبي حيث كان له مساهمة في ميزانية الاحادب8.5 مليار جنيه استرليني 2015 و شكلت التجارة مع الاتحاد 44.6 %اجمالي صادرات السلع و 53.2% من واردات السلع و الخدمات عام 2014.

ثالثا: انعكاسات خروج بريطانيا على العالم.

- تعتبر لندن مروج الاول للسياسات الامريكية في الاتحاد وهذا يعني ان خروج بريطانيا سيقلل من النفوذ الامريكي في الاتحاد الاوروبي.
- كانت امريكا تتعامل مع الدول الأوربية ككتلة واحدة ولكن بعد انفصال بريطانيا سيتحتم على الأمريكيين إقناع البريطانيين بشكل منفصل على الأوروبيين.
- في حال تدهور العلاقات الاوروبية البريطانية فان العلاقات الروسية البريطانية ستكون امام فرصة اكبر للنمو.
- الطلب على الأوراق المالية في الخزينة الأمريكية والتي غالبا تكون المكان آمينا للاستثمارات خلال مدة عدم استقرار السوق.[1]

[1]- Britainâ€ Ÿs Exit from the European Union: Implications and Possible Future Relations ,Report Arab Center for Research and Policy Studies , July 2016,p3.

خلاصة الفصل

نشأ الاتحاد الأوروبي على أساس اعتبارات سياسية والتي جاءت في رؤية مؤسسي الوحدة الأوروبية، لدا تناولنا دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي باعتباره أرقى صور التكامل الاقتصادي بالعالم في عصرنا الراهن ومن خلال هدا الفصل نوضح النتائج التالية:

- إن أوروبا تسارعت التطورات فيها لتعزيز وتفعيل تكتلها بداية من برنامج السوق المشتركة وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي الي جانب توسيع عضويته.
- تعد معاهدة ماستريخت اللبنة الأساسية لقيام الوحدة النقدية الموحدة اليورو.
- نظر للاختلافات الكبيرة في الأرصدة التجارية بين دول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي يصعب مقارنة البلدان ذات الأرصدة التجارية الصغيرة بغيرها.
- الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي تتاجر في السلع فيمابينها أكثر من الدول الاخرى خارج الاتحاد الاوروبي وعناك تباين كبير في قيمة تجارة السلع من قبل دول الاعضاء ومع شركاء داخل الاتحاد الاوروبي
- إزالة القيود الجمركية بين دول الاتحاد تسهل عمليات التبادل التجاري مرور السلع والخدمات ورؤوس الأموالوللعمالة مما عزز انتعاش التجارة ما بين الدول الأعضاء.
- يؤدي خروج بريطانيا الى تغيير ميزان القوى في الاتحاد الاوروبي وفي العالم وقد يؤثر بشكل كبير عليها في عمليات التبادل.

خاتمة عـــامة

خاتمة

نرى أن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة منها، التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب على هذه التكتلات فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية في الوقت الراهن.

أن موضوع التكامل الاقتصادي احتل بمختلف أشكاله وصوره مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصاديات الحديثة، بعدما أدركت مختلف دول العالم أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها،وباعتبار الاتحاد الأوروبي هو من أبرز أشكال التكامل الاقتصادي العالمي حيث عمد منذ نشأته على توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إطار تكاملي تمخض عنه قوة اقتصادية أو اتحاد الاقتصادي عالمي محصل سنوات من العمل المتواصل امتد أكثر من خمسين عام.

باعتبار التجارة البينية من المداخل الهامة للتكامل الاقتصادي ونظرا للدور الذي تؤديه في دفع مسيرته نحو الأمام كان لزاما على دول الاتحاد الأوروبي أن تعمل على تنميتها وتطويرها ولن يتسنى لها ذلك إلا إذا عملت على إزالة وتخفيف العوائق التي تواجهها.

و قامت دول الأعضاء بتنسيق سياستها التجارية للوصول إلى سياسة موحدة في مواجهة العالم الخارجي و لعب الاتحاد الأوربي دور مركزيا في موضوع تحرير التجارة الخارجية باعتباره أكبر قوة تجارية في العالم حيث يساهم بأكثر من 20% من إجمالي صادرات و واردات العالمية بمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية و الصين و قد ساعده في ذلك قوته الصناعية و المالية و الزراعية و علاقته الخارجية ، و بالرغم من أن تحرير التجارة في إطار تجمع اقتصادي يؤدي إلى رفع معدلات التبادل التجاري فيه و حجم هذه الزيادة مربوط بعوامل أساسية منها تنوع هياكل الإنتاج بين الشركاء، المناخ الاقتصادي ، السياسات الاقتصادية ..... الخ.

وذلك بإزالة العوائق التجارية فيما بينهم ويمكن أن ينتقل من تكامل مقتصر على تحرير التجارة في السلع إلى تكامل المتعلق بالسياسات كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي.

كما ركزت التجارة الأوروبية البينية على المبادلات التجارية بين دول الأعضاء على عكس التجارة الخارجية التي تكون بين الأعضاء والدول غير الأعضاء أو الشريكة للاتحاد الأوروبي وقد سجلت مستوى عالي بالنسبة للتجارة الخارجية وهذا لأهمية السوق الداخلية للاتحاد.

الفرضية 1:

التكامل الاقتصادي هو اندماج مجموعة من الدول التي تربط بينهما علاقات اقتصادية من اجل الاتحاد النقدي.

التكامل الاقتصادي هو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال فيما بينهما مع قيامها بالتنسيق بين سياستها الاقتصادية لإزالة التميز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلاف في هذه السياسات و لابد أن يكون هناك تدريجا في هذا الاندماج أو التعاون بدء من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد النقدي الذي يتعدى تمرير المبادلات و حركة الأشخاص و الأموال و توحيد السياسات الاقتصاديات و المالية إنشاء عملة موحدة يكون تعامل بها بين دول الأعضاء و خارجه و يكون لها قوة ابرائية عالمية و هذا يؤكد صحة الفرضية الأولى .

الفرضية 2:

إن التكتلات الاقتصادية تساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية و ذلك باعتبار أن هذه المنظمة تساعد على زيادة التجارة فينا بين دول الأعضاء بها ، نتيجة إزالة القيود الجمركية و الإدارية و من ثم توسيع دائرة الأسواق و سهولة تدفق السلع التي كانت تواجه سابقا معوقات تزيد من تكلفة وصولها للمستهلك و أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة و هذا ما يزيد من فرض تدفقها بين دول الأعضاء مما يجعل التجارة البينية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكامل الاقتصادي وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية .

الفرضية 3:

يعد الاتحاد الأوروبي من أهم و أنجح تجارب التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد الحرب العالمية الثانية و ما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا و التي كانت المحفز الأول لإقامة نوع من التكتل و التعاون بين دول القارة فبدأ بسبعة أعضاء فقط ثم أخذ في التوسع إلى أن وصل درجة التكامل الاقتصادي و النقدي ، و اعتمدت التجربة الأوروبية على تحرير التجارة البينية للسلع فيما بينها ، و تكثيف المبادلات التجارية و تنوعها حيث أصبحت كل دولة عضو أكثر من نصف تجارتها الخارجية تتم مع دول الاتحاد و هذا يؤكد الفرضية الثالثة .

نتائج الدراسة

- التكامل الاقتصادي هو صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية، والتي تشمل كافة الإجراءات التيتتفق عليها دول الأعضاء في الاتحاد لإزالة القيود على حركة التجارة البينية فيمابينها.
- يستوجب نجاح التكامل الاقتصادي عدم وجود خلافات بين دول الأعضاء سواء كانت سياسية واقتصادية.
- تعد تجربة الاتحاد الأوروبي من نماذج التكامل الاقتصادي في العالم، حيث انه تسارعت تطوراته لتعزيز وتفعيل التجارة بين دول الأعضاء، وبين دول أخرى من أجل توسيع جانب عضويته.
- نجاح الاتحاد الأوروبي في فرض عملته الموحدة الاورو وتعتبر كوحدة نقد رئيسية في النظام النقدي والمالي والعالمي وانه قد أصبح عملة مهمة تنافس الدولار الأمريكي.
- يعتبر الاتحاد الأوروبي كأكبر قوة تجارية في العالم بحيث يساهم بأكثر من 17 % من إجمالي الواردات والصادرات في العالم.
- تعتبر الو.م.أ أول شريك تجاري للاتحاد الأوروبي وأكبر قوة اقتصادية عالمية والصين ثاني شريك تجاري بعد الو.م.أ .
- أن نسبة التجارة داخل الاتحاد الأوروبي في البضائع أعلي من التجارة خارج الاتحاد الاوروبي في معظم الدول الأعضاء وهدا يعكس الى حد ما الروابط تاريخية وموقع الجغرافي
- يعتبر التبادل التجاري بين الشركاء من أهم أهداف أي تكتل اقتصادي من خلال تحرير التجارة من القيود المعيقة وزيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة رقعة السوق وكفائتها

الاقتراحات والتوصيات:

وبعد مجموع النتائج التي توصلنا إليها ارتأينا اقتراح توصيات التالية:

- على دول الأعضاء الاتحاد الأوروبي تكثيف وتوزيع المبادلات التجارية مع دول الأعضاء أكثر من تجارتها الخارجية مع غير الأعضاء دول.
- تقليص الفجوات بين الاداءات الاقتصادية لدول الاتحاد لأنه يضم اقتصاديات قوية وأخرى ضعيفة.

- على اتحاد الأوروبي في مرحلة القادمة تعميق تكامله الاقتصادي وذلك بانتهاج سياسات اقتصادية سليمة تخدم التكتل وإتباع وصفات علاج تتناسب مع واقع حال الإقليم ومكوناته ومضي قدماوتعميقه وتوسيعه بشراكات أخرى في الوقت الذي صرحت بريطانيا الخروج من الاتحاد.
- التركيز على التقارب والرخاء والتماسك الاجتماعي مزيد من الجهود لاستكمال سوق واحد بما في ذلك طريق تحفيز حركة اليد العاملة.

آفاق الدراسة:

وأخيرا نتوج دراستنا هذه بالآفاق البحثية التالية:

- واقع ومستقبل التجارة البينية الأوروبية في ظل الاقتصادية الراهنة.
- تداعيات خروج بريطانيا وانعكاساتها على الاتحاد الأوروبي والعالم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

1- الكتب

- أسامة المجدوب، العولمة الإقليمية "مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية" دار المصرية اللبنانية،القاهرة،ط2، 2001.
- أكرم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
- براهمي عبد الحميد، الإقتصاد الدولي، دار الجامعية المصرية، الإسكندرية، 1977.
- جاسم محمد القاسمي، أفاق التنمية والتكامل الإقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية، مؤسسة شباب
- الجامعة، 1999.
- حسين عمر ،الجات والخصخصة ،القاهرة دار الكتاب الحديث ،بدون سنة النشر .
- حسين عمر، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998.
- د.رياض الفرس، كونا حول القمة الاقتصادية العربية، الكويت،2009.
- د.كمال بكري ،الاقتصاد الدولي لتجارة الخارجية والتمويل ، ط1 ،الدار الجامعية مصر ،2001 .
- سامي عفيفي حاتم ،الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ،التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ،الدار المصرية اللبنانية القاهرة 2005.
- سامي عنيفي، حاتم، التجارة الخارجية بين النظير والتنظيم، ط2، ج2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1994.
- سمير محمد عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة ،مكتب الاشعاع ط1 ،مصر 2001.
- عادل أحمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
- عبد العزيز عجيمة الإقتصاد الدولي، دار الجامعية، المصرية، الإسكندرية، 1977.

- فؤاد أبو ستيت التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004.
- كامل بكري، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية،بيروت، لبنان، 1988.
- كامل بكري، الإقتصادي الدولي، التجارة والتمويل، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002.
- محمد محمود الامام ، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ،ط1 ، مركز الدارسات الوحدة لبنان 2004.
- محمد محمود الإمام، التكامل الإقتصادي، الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع الغربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
- محمد محمود الإمام، تطور الأسس المؤسسية للإتحاد الأوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998.

2- رسائل و مذكرات

- نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراه،28، ط1، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996.
- عمار ناجي، العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخلجي ،اطروحة دكتوراه عن كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، 2007.
- سكينة حملاوي، انعكاسات الأزمات الإقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليميةدارسة حالة اتحاد الاوربي أزمة اليورو،رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خضير بسكرة،2017/2016.
- عمورة جمال لمجيد، دراسة تحليلية، وتقيمية، لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
- مزيان حمزة ،التجارة العربية الإقليميةدارسة تحليلية لمجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العري ،رسالة ماجستير،جامعة حسبة بن بوعلي الشلف ،العلوم الجارية ،2009-2010.
- عائشة خلوفي ،تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية علي حركة التجارة الدولية ، رسالة ماجستير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ،2011-2012 .
- آسيا الوافي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، باتنة، 2007.

- السعيد بوشول، واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.
- محمد إبراهيم السقا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات تحرير محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية الإقتصادي العربي، 1998.

3-مجلات

- ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية دراسة حالة الكوميسا، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد10، 2012.

ثانيا : باللغة الاجنبية

- Barrea,théoie des relations unternationales.
- bauque centrale evrobenme ، framcfort .
- beatrice taulegne le consiel europeen les grandes theses du droit francais paris pressesuniversit de France 1993.
- EU rope as Seen by Euro peans in :EuroBeqns Documentation lux emberg : office for offIcial publi catios of the Ec ,1983).
- jean francaismalterre ,choistianpradeau, cunioneuropenne en fiche, sans la diriction de b. benait et R. sanssac 3 edition , paris 200 .
- Klans dieter borcharst ,the abc of community low, Eur opeen documentation 5 the d lwcembanrg officail pvblications of the europeen communities .
- marc abeles la vie quotidienne au parlement europeen paris hachette 1992.
- michel depplerandela de l'integration revue de finsnce et devloppement volume 41,n 2 washington juin 2004 .
- Pvermonne le système politique de l'union europenne des communanteseconomiques a l' union politique.
- Yves doutriawc et ch. Lequesne les unstitutions de l'union europeenreflesceeuropeen 3 emeed paris la documentation francais 200 .
- L'économie politique de l'intégration régionale en Afrique "Common Rapport sur le marché pour l'Afrique de l'Est et l'Afrique du Sud (COMESA) ", ambassade de Suède, janvier2016.

ملاحق

ملاحق

الملحق رقم 01: الخريطة الشركاء التجاريين للاتحاد الاوروبي.

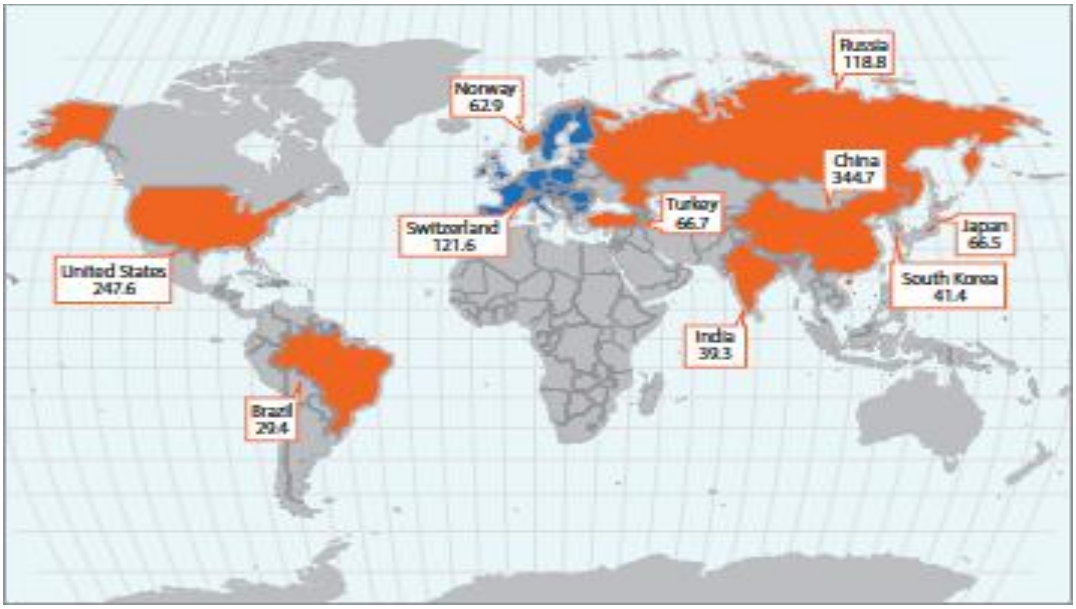

الملحق رقم02:بلدان الاتحاد الاوروبي

الملحق رقم 03: مؤسسات الاتحاد الاوروبي

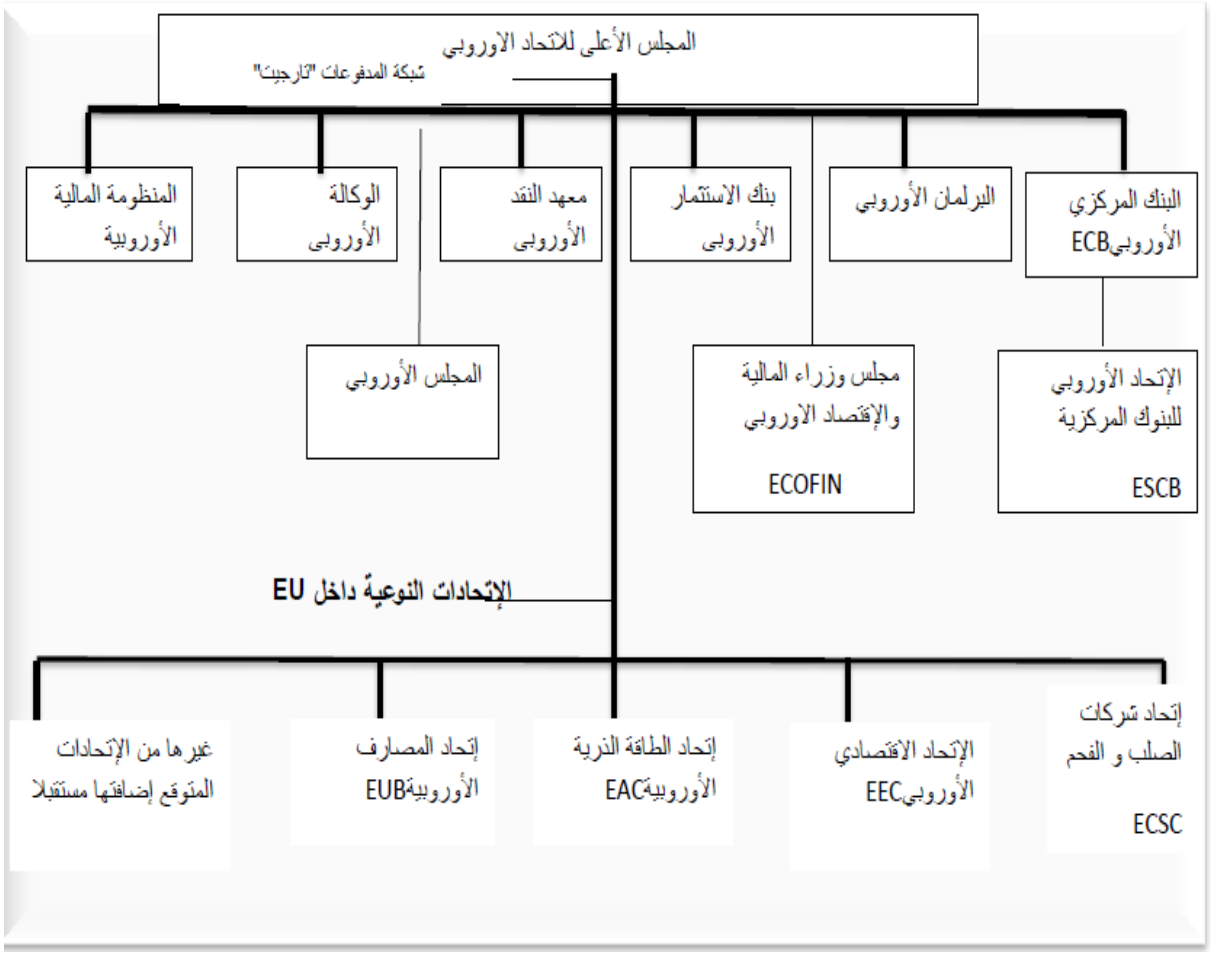

الملحق رقم04: مراحل تطور الاتحاد الأوروبي تاريخا

التاريخ	المراحل التاريخيةّ في تكوين الإتحاد الأوروبي
1948/04/16	انشاء المنظمةّ الأوربيةّ للتعاون الإقتصادي
1949/05/05	انشاء المجلس الأوروبي
1950/05/09	مخطط شومان
1951/04/18	إنشاء المجموعةّ الأوروبيةّ للفحم والفولاذ
1957/03/25	توقيع إتفاقيةّ روما التي ظهرت بموجبها المجموعةّ الإقتصاديةّ الأوروبيةّ للطاقةّ الذريةّ
1960/01/04	ظهور المجموعةّ الأوروبيةّ للتبادل الحر
1973/01/01	الإنضمام الرسمي للمملكةّ المتحدةّ وإيرلندا والدانمارك.
1979/03/13	دخول النظام النقدي الأوروبي حيز التنفيذ
1981/01/01	إنظمام اليونان
جوان 1985	توقيع إتفاقيةّ شنغن
1986/01/01	إنضمام إسبانيا والبرتغال
1990/01/01	حريةّ إنتقال رؤوس الأموال
1992/02/07	توقيع إتفاقيةّ ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في 1993/11/01 وأصبحت المجموعةّ الأوروبيةّ تسمى بالإتحاد الأوروبي
1995/01/01	إنضمام السويد وفلندا والنمسا
01 و02 /1998/05	الإتفاق على بعث العملةّ الموحدةّ الأورو التي أصبحت عملةّ التداول في بدايةّ 2002
2004/05/01	إنضمت 10 دول جديدة:ليتوانيا-أستونيا-بولونيا-التشيك-سلوفاكيا-المجر-سلوفانيا-قبرص-مالطا،لاتفيا .
2007/01/01	إنضمام بلغاريا ورومانيا
2013/07/01	إنضمام كرواتيا